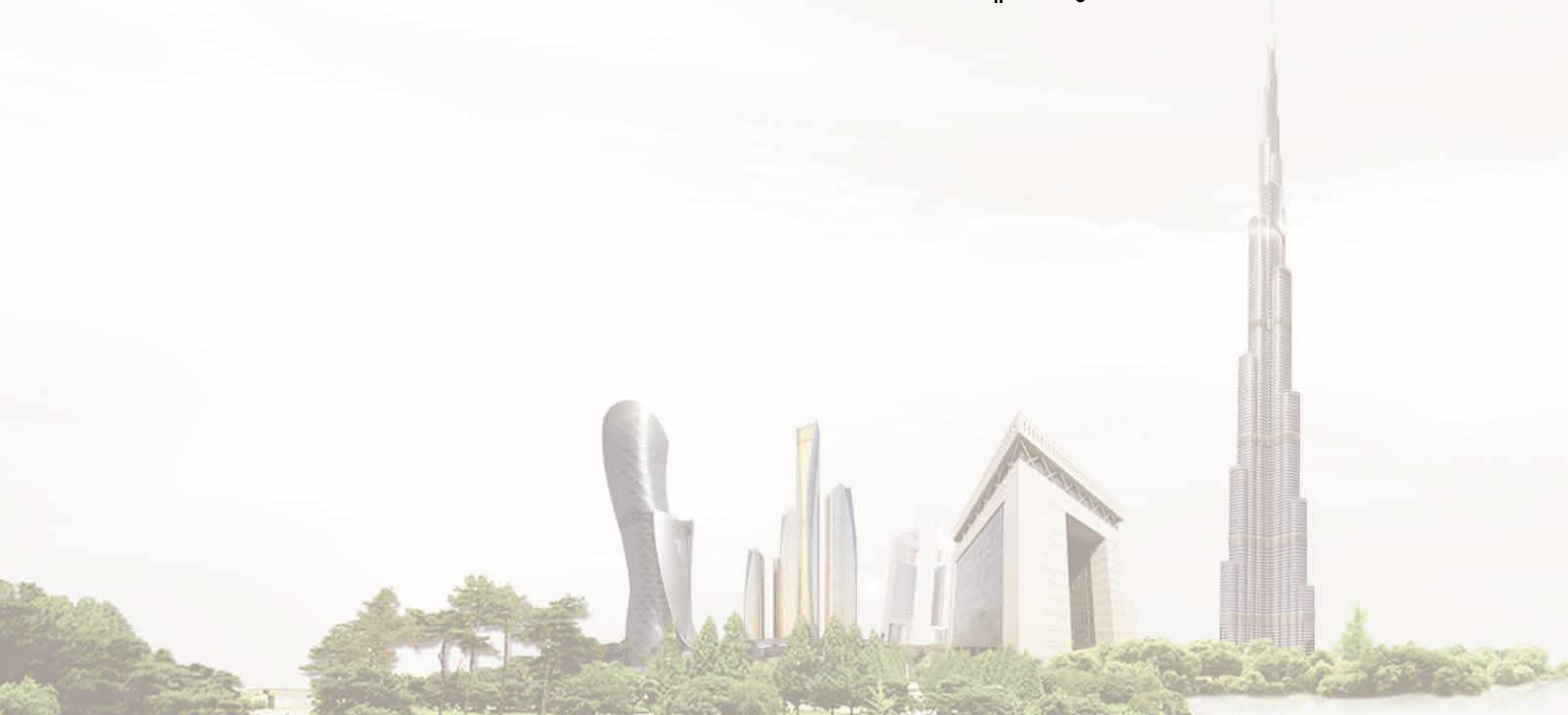




دراسة تنوع القاعدة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة الدوافع ... الآليات ... الإنعكاسات

ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية
مبادرات الربع الثاني 2018
اعداد الاستاذ / احمد ماجد _ محلل اقتصادي
اشراف السيدة / ندى الهاشمي _ مدير الادارة



الفهرس

- منهجية الدراسة
- المقدمة
- ماهية تنوع القاعدة الاقتصادية
- دوافع دولة الإمارات العربية المتحدة لتنوع القاعدة الاقتصادية
- أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة من تنوع القاعدة الاقتصادية
- آليات دولة الإمارات العربية المتحدة لتنوع القاعدة الاقتصادية
- انعكاسات تنوع القاعدة الاقتصادية على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة
- التوقعات المستقبلية لتنوع القاعدة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة
- التحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة لتنوع القاعدة الاقتصادية
- التوصيات
- المراجع



منهجية الدراسة

1. محور الدراسة:

تناقش الدراسة انعكاسات توجه دولة الإمارات لتنويع القاعدة الاقتصادية بهدف إيجاد مصادر أخرى للدخل بخلاف النفط الذي تتعرض موارده للتذبذب المستمر من جراء الأحداث والمتغيرات الخارجية الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة فضلا عن أنه مصدر ريعي معرض للنضوب خلال مدى زمني محدد.

2. الهدف من الدراسة:

- تحديد التقدم الذي أحرزته الدولة لتنويع القاعدة الاقتصادية والأسباب الكامنة وراء ذلك ومساهمات القطاعات الاقتصادية في هذا التقدم.
- إظهار الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لتنويع القاعدة الاقتصادية
- تقدير التوقعات المستقبلية لتنويع القاعدة الاقتصادية بالدولة
- وضع التوصيات اللازمة للوصول إلى أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية بالدولة

3. المدى الزمني للدراسة:

الفترة بين عامي 1975 و 2017

4. أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية كمرجعية للاحصائيات ، التي يمكن من خلالها تحديد نجاح وتقدم الدولة في تنويع القاعدة الاقتصادية والمدى الذي بلغته في تحقيق أهدافها ، واعتمدت في منهجيتها على التحليل الكمي للأرقام بالاحصائيات التي تضمها والعلاقات والدلالات التي بين الأرقام مع التصوير البياني للعلاقات الرقمية

5. مستخلص الدراسة:

تنويع القاعدة الاقتصادية يعني تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والمالية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية والامكانيات واعدة للنمو لتنمية نصيبها في إيجاد موارد أخرى للدخل بدلا من الاعتماد على النفط كمصدر ريعي وحيد ، وكان من بين دوافع الدولة في ذلك التغيرات المستمرة في أسعار النفط العالمية ، وتذبذب دخل الدولة وإنفاقها العام وحدث عجز بالموازنة العامة للدولة ، واختلاف نمط التنمية بالدولة ، وعدم استدامة النفط والغاز كمورد اقتصادي ، وارتفاع فاتورة الواردات ، بالإضافة الي تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي من خلال تكوين قدرات إنتاجية وطنية ، والمحافظة على مستوى المعيشة المرتفع.

وتمكنت الدولة من المضي في تنويع القاعدة الاقتصادية بفضل زيادة رقعة مساهمة القطاع الخاص في التنمية ، وتنمية القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية وأهمها الصناعات التحويلية والصناعات المعرفية وصناعة الطيران والفضاء والنقل والتخزين والخدمات المالية والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة وغيرها.... ، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتعزيز وتفعيل الابتكار على مستوى القطاعات الاقتصادية والحكومية ، وإنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة ، وتكوين شركات مع الشركات العالمية متعددة الجنسية ، وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية ، وتنويع استثمارات الصناديق السيادية لتحقيق عوائد مرتفعة وتطوير الشركات المساهمة العامة والخاصة لتوظيف الاستثمارات في مشروعات إنتاجية ، وفوق كل هذا المناخ العام المستقر الذي عملت من خلاله تلك الآليات من عوامل سياسية داخلية وخارجية وموقع جغرافي متميز وطفرة اقتصادية تعيشها الدولة.

ونجم عن تنويع القاعدة الاقتصادية النتائج التالية : تطور الناتج الإجمالي (بالأسعار الجارية) من 58.3 مليار درهم عام 1975 إلى 1405.0 مليار درهم عام 2017 ، وتطورت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الجاري لتبلغ 1092.0 مليار درهم عام 2017 مقابل 25.0 مليار درهم عام 1975 ، وتطور الناتج الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 77.5 مليار درهم عام 1975 ، إلى 1422.2 مليار درهم عام 2017 ، وارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج والأسعار الثابتة لتبلغ 1003.0 مليار درهم عام 2017 ، مقابل 32.2 مليار درهم عام 1975.

وتشير الأرقام الموضحة إلى النجاح الذي حققته الدولة بمجال تنويع القاعدة الاقتصادية ، إذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الجاري إلى حوالي 77.7% عام 2017 بعد أن كانت حوالي 42.9% عام 1975 ، مقابل تراجع نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج الجاري من 57.1% عام 1975 إلى 22.3% عام 2017 ، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 70.5% عام 2017 بعد أن كانت 41.5% عام 1975 ، مقابل تراجع نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة من 58.5% عام 1975 إلى 29.5% عام 2017 .

استحوذت القطاعات الاقتصادية غير النفطية السبعة التالية : تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين ، والتشييد والبناء ، والصناعات التحويلية ، وقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري ، والأنشطة العقارية ، والنقل والتخزين ، على التوالي وبالترتيب على النصيب الأكبر من حيث القيمة والنسبة في ناتج القطاعات غير النفطية خلال الفترة 2010 - 2017 ، حيث تطورت قيمة مساهمتها من 571.0 مليار درهم بنسبة 77.9% عام 2010 إلى 766.3 مليار درهم بنسبة 76.5% عام 2017 ما يعني تبلور أسس اقتصاد حقيقي متنوع يعتمد على قواعد إنتاجية وخدمية خلاف النفط .

وتطور متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الثابتة) من 138.9 ألف درهم عام 1975 إلى 155.6 ألف درهم عام 2017 ، و (بالأسعار الجارية) من 104.5 ألف درهم عام 1975 إلى 153.7 ألف درهم عام 2017 .



وتضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي غير النفطي (بالأسعار الجارية) نحو 3 مرات من 44.8 ألف درهم عام 1975 إلى 119.5 ألف درهم عام 2017 ، كما تضاعف بنحو مرتين (بالأسعار الثابتة) من 57.8 ألف درهم عام 1975 إلى 109.8 ألف درهم عام 2017.

وظلت مستويات التضخم ضمن الحدود المقبولة خلال الفترة 2010 – 2017 وسجلت نحو 3.6% عام 2017 متراجعا عن مستواه بالعامين 2015 و 2016 والذي بلغ خلالهما 6.5% و 5.8% على التوالي وبالترتيب ، غير أنه لم تتحقق نتائج ايجابية على صعيد تشغيل المواطنين بالقطاع الخاص في حين تحققت نتائج ايجابية لتشغيل المواطنين بالحكومة والقطاع العام.

ومن المتوقع لسياسة التنوع أن تحقق المزيد من النجاح والتقدم على المدى المتوسط والبعيد وأن تصل نسبة نمو الناتج الاجمالي غير النفطي إلى 5% بحلول العام 2021 ، وترتفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية بالناتج إلى 80% مع تقليص مساهمة قطاع النفط إلى 20% من الناتج الاجمالي.

وكان من بين أهم المعوقات التي تقف في سبيل تنوع القاعدة الاقتصادية ما يلي : كثافة العمالة الوافدة وقلّة العمالة الوطنية وخاصة بالقطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية ، وضعف قدرة التركيبة المهنية والتعليمية الحالية للموارد البشرية الوطنية على الإسهام بالفعالية المطلوبة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي التنافسي القائم على البحث والابداع والابتكار، والحاجة لمزيد من الاهتمام بالتعليم الغني والمهني وإنشاء المزيد كليات الهندسة والتكنولوجيا لإعداد وتأهيل الكوادر البشرية المواطنة ، وتفعيل سرعة نقل وتوطين التكنولوجيا ، والحاجة لإدراج كافة مراكز البحوث تحت مظلة هيئة واحدة للبحث العلمي ، فضلا عن عدم التقيد بالسرعة الواجبة في الانتهاء من إصدار القوانين والتشريعات.

وخلصت الدراسة لعدد من التوصيات لدعم التنوع والتغلب على المعوقات التي تواجهه مستقبلا.



المقدمة

تنوع القاعدة الاقتصادية وإيجاد موارد أخرى للدخل وعدم الاعتماد الكلي على عوائد النفط يعد توجها استراتيجيا للدولة ، في إطار حرصها على تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على مستوى المعيشة المرتفع للمواطنين ، من هنا يأتي اهتمامها بتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية وخاصة تلك التي تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية والمعرفية وصناعة الطيران والفضاء والسياحة والتجارة والخدمات وخاصة اللوجستية والطاقة الجديدة والمتجددة والنقل والتخزين والاتصالات والقطاع المالي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات.

تناول الدراسة التعرف على ماهية تنوع القاعدة الاقتصادية ، والأسباب التي دفعت الدولة للتوجه نحو تفعيلها ، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها من وراء ذلك ، كما تناول وسائل وأليات تفعيلها على أرض الواقع ، وتناقش أيضا مدى النجاح الذي حققته عملية التنوع بالدولة ، من خلال التعرف على أثارها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومنها الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي ، وانعكسات ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج ، وعلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومستوى معيشة ورفاهية المواطنين ، ثم تناولت آفاق الاستمرار في تفعيل تلك السياسة في المستقبل على المدى المتوسط والبعيد ، والمعوقات التي تعترض تنفيذها ، وكذا التوصيات اللازمة للتغلب عليها باعتبارها ضرورة حيوية وخيار استراتيجي للدولة.

جاءت هذه الدراسة لتضع أمام المعنيين وأصحاب القرار النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية الحالية والآفاق المستقبلية لتنوع القاعدة الاقتصادية للدولة ، بهدف تقييمها ومنحها قوة الدفع اللازمة لتحقيق المزيد من النجاح والوصول إلى غاياتها الاستراتيجية.

ماهية تنوع القاعدة الاقتصادية

تعززت سياسة تنوع القاعدة الاقتصادية نهجا وممارسة ادراكا من الدولة بأن الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل له محاذيره ومخاطره وأنه مورد مآله الى النضوب ، من هنا كانت توجهات الدولة بالتركيز على تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والمالية والخدماتية الحيوية ذات القيمة المضافة العالية والامكانات واعدة النمو وأهمها الصناعة وعلى رأسها صناعات البتروكيماويات والألومنيوم والحديد والصلب ومكونات الطائرات والصناعات العسكرية المتقدمة والصناعات الغذائية ، والتجارة والسياحة والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجستية والطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي والانشاءات، لتنمية وترقية نصيبها في إيجاد موارد أخرى للدخل بدلا من الاعتماد على النفط كمصدر ريعي وحيد متذبذب الموارد بسبب التغير المستمر في أسعاره العالمية من جراء الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة والتي يصعب السيطرة عليها هذا فضلا عن أنه مورد غير مستدام وعرضة للنضوب بعد مدى زمني محدد.



دوافع دولة الإمارات العربية المتحدة لتبوع القاعدة الإقتصادية

من بين أهم العوامل التي دفعت وحفزت دولة الإمارات العربية المتحدة للتوجه نحو تبوع القاعدة الاقتصادية ما يلي :

1- التغيرات المستمرة في أسعار النفط العالمية

تعرض أسعار النفط العالمية لسلسلة من الارتفاعات القياسية ثم الانخفاضات الحادة منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي وحتى وقتنا الراهن من جراء العديد من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية ، الأمر الذي انعكس على معدل النمو الاقتصادي وارتفاع وانخفاض قيمة الناتج الاجمالي ، وتسبب هذا في تعرض اقتصاد الدولة لهزات تم امتصاصها بفضل الحكمة والرشادة في التوظيف المالي للموارد والتقدير الواقعية لاحتياجات التنمية والإجراءات الوقائية التي اتخذتها للحد من آثارها وآنعكاساتها السلبية ، ويوضح الجدول رقم (1) الهزات العالمية في اسعار النفط وأثرها على ناتج قطاع النفط والناتج المحلي الاجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول رقم (1)

الهزات في اسعار النفط العالمية

وأثرها على ناتج النفط والناتج المحلي الاجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة
القيمة : مليار درهم

عام	أسباب الهزة النفطية	متوسط سعر برميل النفط / دولار	ناتج قطاع النفط	الناتج الإجمالي (أسعار جارية)	ناتج النفط / الناتج الإجمالي %
1979	الثورة الإيرانية	25	60.5	119.1	50.8%
1980	الحرب العراقية / الإيرانية	37	89.1	161.6	55.1%
82 - 1986	سوء إدارة أوبك للسوق ومحاولة الدول الأعضاء إبقاء الأسعار عالية.	10 وما دون	(1982) 70.7 (1983) 58.3 (1984) 58.8 (1985) 56.5 (1986) 33.1	(1982) 171.1 (1983) 157.1 (1984) 153.5 (1985) 149.1 (1986) 124.6	41.3% 37.1% 38.3% 37.9% 26.6%
1987	اتفاق أعضاء أوبك على سعر البرميل	18	40.9	133.6	30.6%
1990	غزو العراق للكويت	23	72.8	186.1	39.1%
1998	الأزمة المالية الآسيوية	11	47.2	277.9	17.0%
1999	اتفاق دول أوبك والدول المنتجة خارجها على خفض الإنتاج لرفع الأسعار.	16	62.9	310.1	20.3%

2000	إتفاق دول أوبك والدول المنتجة خارجها على خفض الإنتاج لرفع الأسعار.	27	109.5	383.2	%28.6
2008	المضاربة بأسعار النفط	147	427.7	1158.6	%36.9
2009	الأزمة المالية العالمية وإنهيار شركات الرهن العقاري.	40	251.8	931.2	%27.0
2011	الإضطرابات السياسية العربية وإنقطاع الإمدادات من ليبيا وسوريا واليمن	100	501.5	1287.8	%38.9
2014	دخول النفط الصخري الأمريكي للأسواق.	55	505.2	1480.5	%34.3
2015	النفط الصخري وزيادة المعروض بعد إستقرار الإنتاج بالدول التي شهدت إضطرابات	49.5	287.0	1315.3	%21.8
2016	اتفاق خفض الانتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا بين أعضاء " اوبك " وشركاؤها الرئيسيون غير الأعضاء لتحسين اسعار النفط بعد تراجعها أوائل 2016.	43.7	253.1	1311.2	%19.3
2017	تمديد اتفاق خفض الانتاج الذي تم التوصل اليه عام 2016 بين أعضاء " اوبك " وشركاؤها الرئيسيون غير الأعضاء مع الالتزام بتنفيذه .	54.0	313.1	1405.0	%22.3

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، التقرير الاقتصادي السنوي العربي الموحد عام 2017 ، وقاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

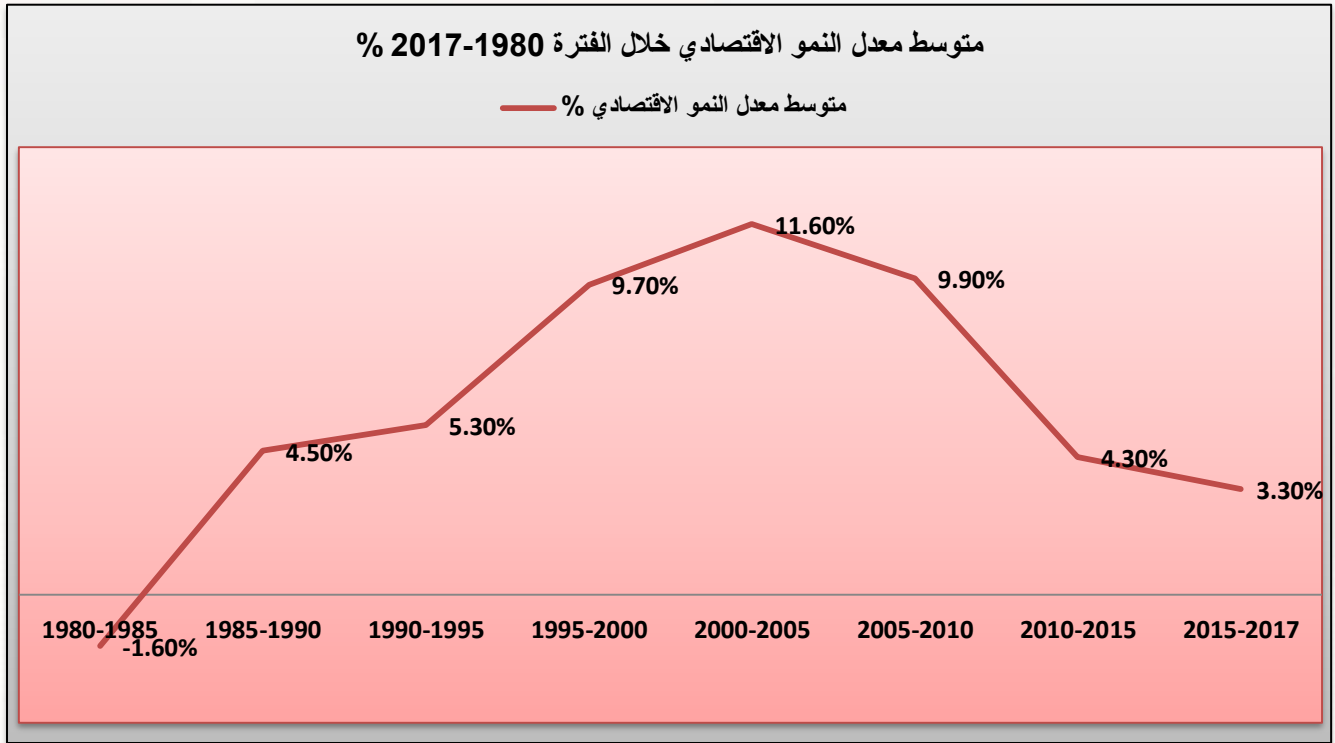
ويتضح من الجدول مدى العلاقة الطردية لمساهمة قطاع النفط في الناتج الإجمالي للدولة بالارتفاع في الأسعار العالمية للنفط ومدى التراجع في قيمة الناتج مع انخفاض الأسعار العالمية للنفط ، وبالتالي تأثر معدل النمو الاقتصادي داخل الدولة صعودا وهبوطا أيضا ، وبين الجدول التالي (2) متوسط معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1980-2017) والتي يتضح منها أن تذبذب أسعار النفط عالميا كانت السبب الأساسي في تذبذب متوسط معدل النمو



**الجدول رقم (2)
متوسط معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية %
خلال الفترة (1980 - 2017)**

متوسط معدل النمو الاقتصادي %	الفترة الزمنية
(1.6%)	1980-1985
4.5%	1985-1990
5.3%	1990-1995
9.7%	1995-2000
11.6%	2000-2005
9.9%	2005-2010
4.3%	2010-2015
%3.3	2015-2017

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.



الشكل رقم (1)



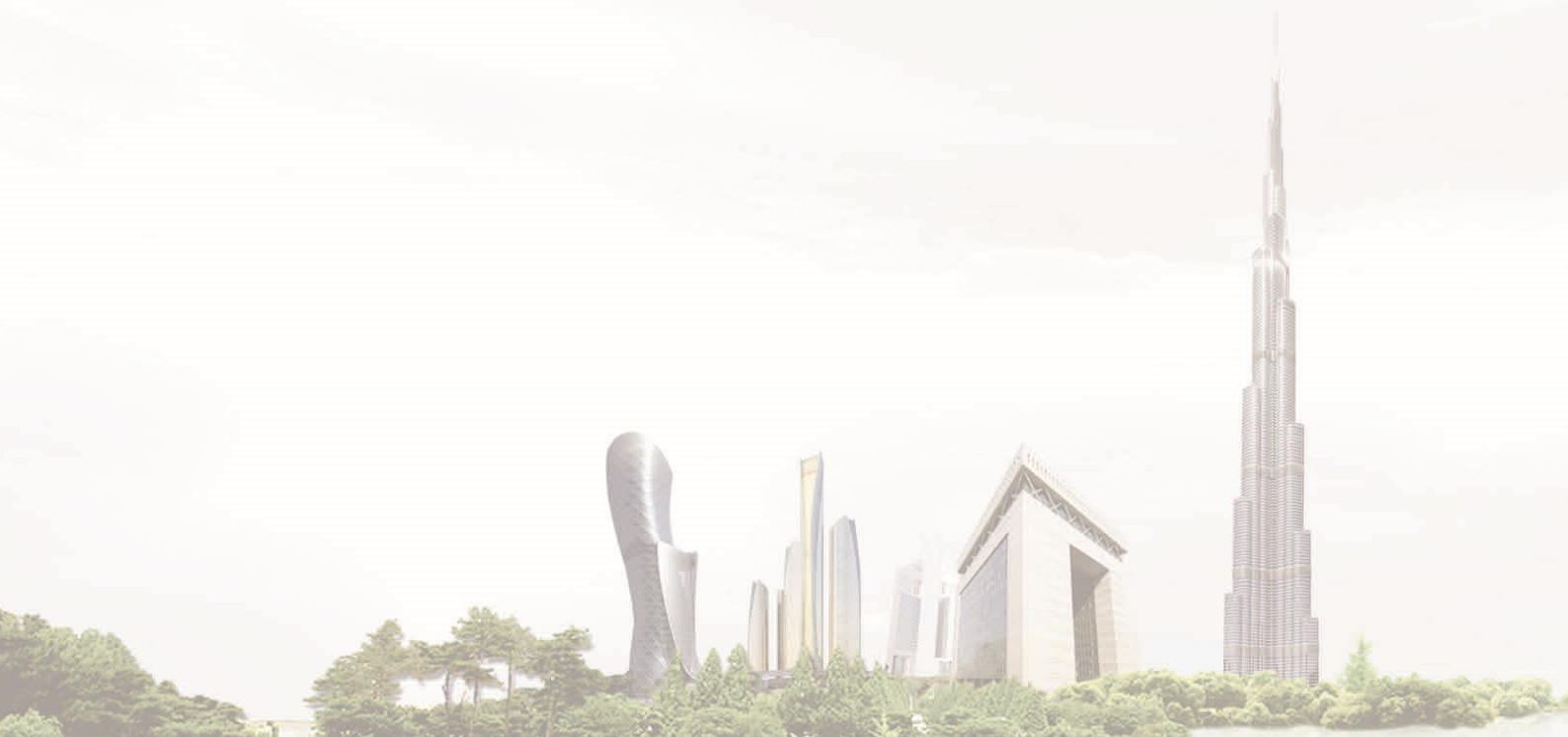
2- حدوث عجز بالموازنة العامة للدولة

من أهم توابع تذبذب الأسعار العالمية للنفط وأكثرها تأثيراً من الناحية الاقتصادية عدم ثبات موارد الدولة وما يترتب على ذلك من تفاوت في الإنفاق العام وإرباك خطط التنمية ، وقد حققت الدولة منذ قيامها وحتى العام 1981 فائضا في الموازنة العامة ، ولكن بالفترة (1982-2004) حدث عجز بالموازنة نتيجة تراجع الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مع ارتفاع الإنفاق العام من جراء تسارع إيقاع التنمية.

وخلال الأعوام (2005-2008) ومع الارتفاع القياسي في أسعار النفط وتزايد مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى للدولة في توليد الدخل حدث فائض بالموازنة تطور من 39.5 مليار درهم عام 2005 إلى 108.3 مليار درهم عام 2008

ومع ظهور الآثار المعاكسة للأزمة المالية العالمية عاود العجز الظهور ولكنه تراجع في قيمته من 156.3 مليار درهم عام 2009 إلى -35.4 مليار درهم عام 2014 كمحصلة لتزايد الإيرادات العامة من القطاعات الاقتصادية الأخرى بخلاف النفط والإجراءات الوقائية التي اتخذتها لعلاج الآثار السلبية للأزمة والتعافي التدريجي في أسعار النفط الذي بلغ أقصاه بالنصف الأول من عام 2014 ثم عاود الهبوط الشديد بالنصف الثاني من نفس العام ، ومع استمرار الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال عام 2015 تزايد مستوى العجز بالموازنة إلى -84.5 مليار درهم ، ولكن التعافي التدريجي النسبي في أسعار النفط العالمية عامي 2016 و2017 جعل عجز الموازنة يتراجع بشدة إلى -16.9 مليار درهم عام 2016 ثم إلى 3.2 مليار درهم عام 2017.

ومن الجدير بالإشارة أن تذبذب الإيرادات العامة وتقلب فائض وعجز الموازنة ارتبط بصورة رئيسية بارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية كعامل رئيسي في هذا الشأن ، ويوضح الجدول التالي رقم (3) فائض وعجز الموازنة العامة للدولة خلال السنوات 2001-2017.



الجدول رقم (3)
المالية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة (بالمليون درهم)
عن الفترة 2001-2017

السنوات	إيرادات النفط	إيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	الفائض / العجز
2001	51,648	16,985	68,633	95,459	26,826-
2002	40,926	16,292	57,218	86,616	29,398-
2003	56,738	20,274	77,012	91,433	14,421-
2004	73,322	21,429	94,751	96,274	1,523-
2005	111,377	32,528	143,905	104,430	39,475
2006	164,775	36,391	201,166	125,977	75,189
2007	176,265	52,485	228,750	159,726	69,024
2008	269,323	114,613	383,936	275,683	108,253
2009	122,380	112,095	234,475	390,785	156,310-
2010	169,780	112,242	282,022	344,036	62,014-
2011	262,436	117,429	379,865	451,871	72,006-
2012	279,276	133,446	412,722	479,349	66,627-
2013	293,245	167,640	460,884	533,129	72,244-
2014	253,708	149,615	403,323	438,684	35,361-
2015	137,930	166,853	304,783	389,240	84,457-
2016	86,756	294,545	381,300	398,232	-16,932
2017	139,694	265,152	404,846	408,066	-3,220

المصدر : قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ، سنوات مختلفة .

3- اختلاف نمط التنمية بالدولة

على الرغم من إنجازات الدولة الضخمة في كافة مجالات التنمية ، إلا أن عدم انتظام وثبات موارد الدولة من جراء تذبذب الأسعار العالمية للنفط نجم عنه تفاوت بالإنفاق العام ، وبالتالي تأثرت بعض برامج ومشروعات التنمية وخاصة بالمناطق النائية التي لم تنال حظها الكافي من التنمية مثل باقي إمارات الدولة ، وحدث هذا التفاوت أيضا بين إمارات الدولة وبعضها خاصة في مجالات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والصرف ومرافق البنية التحتية الأخرى.



4 - عدم استدامة النفط والغاز كمورد اقتصادي

تضاعفت الاحتياطيات النفطية المؤكدة للدولة من 30 مليار برميل بالسبعينات إلى نحو 97.8 مليار برميل بنهاية العام 2012 ونسبة 7.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي لتصبح السابعة عالمياً ، وظلت تلك الاحتياطيات ثابتة بنهاية العام 2016 وبلغت أيضاً 97.8 مليار برميل بنسبة 7.6% من إجمالي الاحتياطي العالمي واحتفظت بالمرتبة السابعة عالمياً ، كما بلغ احتياطي الدولة من الغاز الطبيعي نحو 6091 متر مكعب بنهاية العام 2016 بنسبة 3.1% من إجمالي الاحتياطي العالمي واحتلت المرتبة الثامنة عالمياً

ويتفاوت متوسط إنتاج الإمارات من النفط من عام لآخر حيث بلغ نحو 2652.5 ألف برميل يومياً عام 2012 أي 3.6% من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ نحو 73815.7 ألف برميل ، ثم تطور إلى 3075.0 ألف برميل يومياً عام 2016 أي 3.9% من إجمالي الإنتاج العالمي البالغ 78.924.9 ألف برميل ، وحسب التقديرات ومستويات الإنتاج الحالية يقدر العمر الإنتاجي لمخزون النفط بالدولة بنحو 100 عام وأقل ، وفي السنوات القادمة ومع توالي نضوب حقول النفط واستنزاف الاحتياطيات في العديد من دول العالم نظراً لقلّة المخزون لديها وضخامة وتزايد حجم الاستهلاك العالمي ، سيكون على الإمارات مع عدد محدود من الدول صاحبة الاحتياطيات النفطية الكبيرة أن ترفع إنتاجها لسد احتياجات الطلب العالمي على النفط ، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع احتياطيات الدولة من النفط والغاز وبمصر من عمرها الإنتاجي

5- ارتفاع حجم الواردات

اعتماد هيكل اقتصاد الدولة على النفط تسبب في اعتماد شبه كلي على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية والوسيلة في بداية نشأة الدولة ، ولا زالت الدولة تعاني بعض آثارها على الرغم من تحقيقها نسب طيبة من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والصناعات التحويلية وعلى الأخص المواد الغذائية بل وفتح أسواق خارجية عديدة للتصدير، ويؤكد هذا أرقام الواردات التي تضاعفت خلال الفترة (1981 - 2016) بنحو 20 مرة ، من 35.6 مليار درهم عام 1981 إلى 694.9 مليار درهم عام 2016 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 8.9% ، كما تطور حجم واردات وبلغ بنهاية الربع الثالث من عام 2017 فقط نحو 499.9 مليار درهم

أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة من تنويع القاعدة الاقتصادية

من بين أهم الأهداف التي ترمي إليها الدولة من تنويع القاعدة الاقتصادية ما يلي :

- 1- إيجاد مصادر أخرى للدخل يمكن الاعتماد عليها بخلاف النفط.
- 2- تفعيل التنمية المستدامة ونشرها أفقياً ورأسياً بكافة أنحاء الدولة وتجنب الآثار السلبية المترتبة على تذبذب دخل النفط الناجم عن التغير المستمر بأسعاره العالمية.
- 3- أطاله عمر المخزون النفطي والاحتفاظ بنصيب الأجيال القادمة في تلك الثروة.

- 4- ضمان استمرار الرفاهة الاقتصادية ومستوى المعيشة المرتفع للمواطنين حتى بعد نفاذ المخزون النفطي من خلال الاعتماد على هيكل جهاز انتاجي وخدمي قوي.
- 5- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تكوين قدرات إنتاجية وطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات وتحقيق فضلات منها للتصدير الخارجي.
- 6- تحقيق التوازن الخارجي عبر تنشيط وزيادة الصادرات الوطنية وتحقيق تنافسيتها بالأسواق الخارجية والحد من الواردات وخفض فاتورتها.
- 7- امتصاص الهزات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.
- 8- توسيع القاعدة الاقتصادية تعتبر أهم آليات الدولة لتحقيق رؤية الإمارات 2021 والتحول نحو اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية قائم على البحوث والابتكارات.

آليات دولة الإمارات العربية المتحدة لتنويع القاعدة الاقتصادية

فعلت الدولة سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال الآليات التالية :

- 1- زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية عبر الوسائل التالية:
 - خصخصة المرافق والخدمات البلدية وإدارة الموانئ والمطارات وقطاعات الصحة والتعليم ، وتفعيل دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية.
 - تشجيع القطاع الخاص على تكوين شركات مع شركات عالمية متعددة الجنسية.
 - سن وتحديث القوانين والتشريعات لتمهيد البيئة الملائمة لقطاع الأعمال لأداء دوره في التنمية.
 - تفعيل وتطوير وتنمية وتحديث أسواق المال.وقفزت تلك الجهود بحصة القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات بالدولة من 46.0 مليار درهم عام 2001 إلى 170.7 مليار درهم عام 2017.

2- استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى

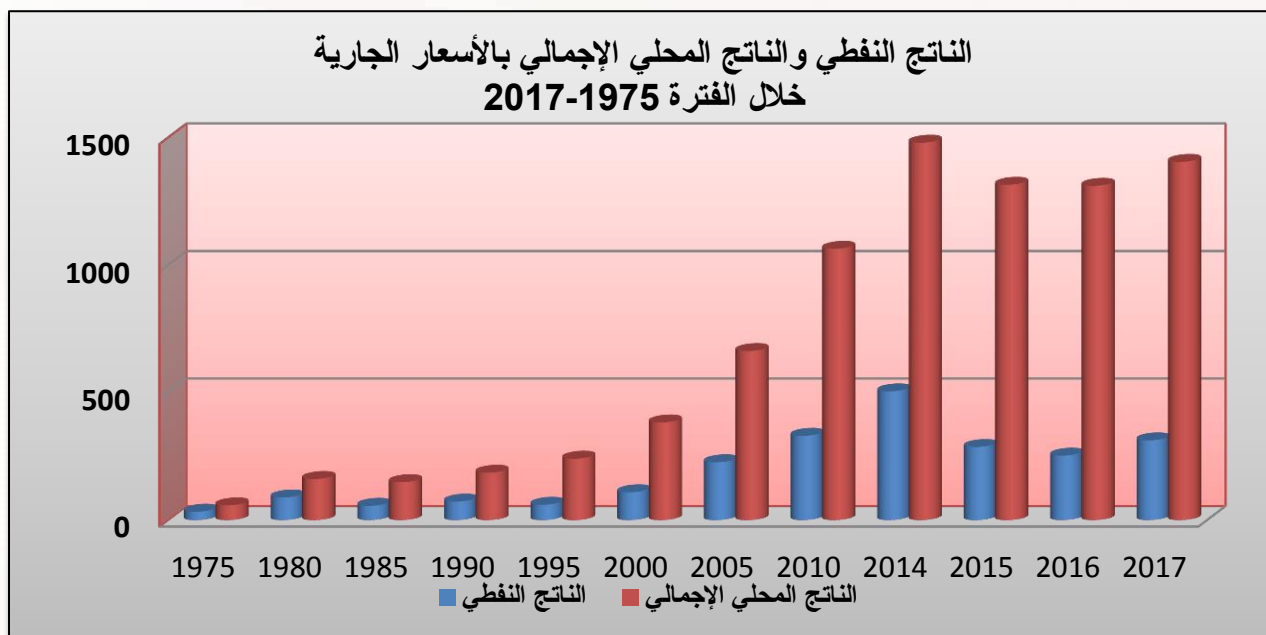
تضاعف ناتج قطاع النفط بالأسعار الجارية من 33.3 مليار درهم عام 1975 إلى 505.2 مليار درهم عام 2014 ثم تراجع إلى 313.1 مليار درهم عام 2017 بفعل تذبذبات أسعار النفط العالمية ومن ثم الإيرادات النفطية منذ النصف الثاني من عام 2014 ، وكان الاستخدام الأمثل للموارد النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى الواعدة ذات القيمة المضافة العالية وتشيد هياكل البنية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة الأداة الأساسية الهامة لتنويع القاعدة الاقتصادية وأهمها : الصناعات التحويلية وخاصة صناعات الألمونيوم والبتروكيماويات والمواد الغذائية والصناعات المعرفية وصناعة الطيران والفضاء ، والنقل والتخزين والخدمات اللوجستية والمالية والاتصالات وتقنية المعلومات والطاقة الجديدة والمتجددة والسياحة والتجارة الخارجية والعقارات وخدمات الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى إنشاء شبكة واسعة من المطارات والموانئ العالمية والطرق الداخلية والخارجية الحديثة والجسور والأنفاق ومرافق النقل والمواصلات والاتصالات والقطارات والكهرباء والماء والتعليم والصحة ، وجرى

حاليا صيانة وتحديث بعضها وإقامة وتشيد بعض المرافق الجديدة في إطار التخطيط الحضري الجديد وخاصة بأبوظبي وديبي ، ويوضح الجدول التالي (4) تطور الناتج النفطي والناتج الاجمالي للدولة بالأسعار الجارية خلال الفترة (1975 - 2017)

الجدول رقم (4)
الناتج النفطي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
خلال الفترة (2017 - 1975)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار درهم)	الناتج النفطي بالأسعار الجارية (مليار درهم)	العام
58.1	33.3	1975
161.6	89.1	1980
149.1	56.5	1985
186.1	72.8	1990
241.3	60.5	1995
383.2	109.5	2000
663.3	227.2	2005
1064.2	331.0	2010
1480.5	505.2	2014
1315.3	286.9	2015
1311.2	253.1	2016
1405.0	313.1	2017

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء



الشكل رقم (2)

وجاء تمويل التنمية بالدولة وتحقيق أهدافها في تنويع القاعدة الاقتصادية نتيجة الاعتماد على الموارد النفطية وسيظل يعتمد بالأساس عليها حتى تتحقق أهداف الرؤى الاستراتيجية للدولة.

3 - توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إضافة إلى عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والموقع الجغرافي المتميز، وتبنى آليات المنافسة الحرة والسوق المفتوحة وتشجيع القطاع الخاص، فإن مناخ الاستثمار بالدولة يتميز بتوافر العديد من عوامل الجذب الأخرى وأهمها مايلي :

- توافر المناطق الصناعية والحرة التي تتمتع بكافة التسهيلات والامتيازات لجذب الشركات العالمية.

- المرافق الحديثة المتطورة للبنية التحتية المادية والاجتماعية وفق أرقى المعايير والمواصفات العالمية

- حزمة القوانين والتشريعات العصرية التي تتماشى والمتغيرات والمستجدات العالمية التي توفر المناخ الملائم لقطاع الأعمال لتسهيل أداء دوره في التنمية

- وجود الأسواق المالية المتطورة

- انظمه حديثة للتعليم العام والجامعي والغني لتوفير كوادر وطنية متميزة بسوق العمل

- توافر المرافق الصحية الحديثة التي تقدم أفضل الخدمات الصحية

- انعدام الضرائب المباشرة على الدخل وحرية تحويل الأموال

- تفعيل الحكومة الذكية على مدار الساعة

- وضوح السياسات واللوائح والنظم والقوانين والتطبيق الصارم لها

- انعدام الفساد الإداري بالدولة وتوفر عناصر الإفصاح والشفافية والمساءلة

- ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج وارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين والمقيمين

- التكاليف المنخفضة نسبياً للمعيشة

وقد أسهمت تلك العوامل في جذب الدولة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية بالزيادة من 9.6 مليار دولار عام 2012، إلى 10.4 مليار دولار عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 1.6%، كما تطور إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية من 80.6 مليار دولار عام 2012 إلى 129.9 مليار دولار عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 10.0%



4 - تفعيل الابتكار على مستوى القطاعات الاقتصادية والحكومة

اتجه إهتمام الدولة بالابتكار باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المعرفي التنافسي عالي الإنتاجية وأداة هامة لتنويع موارد دخلها وحفز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على مستوى المعيشة المرتفع وتحقيق تنافسية المنتجات الوطنية بالأسواق الداخلية والخارجية ، وانطلاقاً من هذا حرصت الدولة على تضمين الابتكار بمخططاتها الاستراتيجية وأطلقت الاستراتيجية الوطنية للابتكار متضمنة القطاعات الاقتصادية المحفزة على الابتكار، وكذا أعلنت السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، واتخذت من الابتكار ثقافة عمل وأسلوب حياة ، لبناء المجتمع المعرفي المنشود.

وأطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة " رعااه الله " على سبيل المثال لا الحصر الرؤى والاستراتيجيات والسياسات التالية:

أ- وثيقة " رؤية الإمارات ٢٠٢١ " لبناء اقتصاد معرفي تنافسي متنوع عالي الإنتاجية تقودة كفاءات إماراتية ماهرة تتميز بالمعرفة والابداع وتشكل الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا ركائز الأساسية.

ب- "الأجندة الوطنية" لدولة الإمارات لترجمة " رؤية الإمارات 2021 " إلى واقع ملموس وتحقيق مستهدفاتها ومن أهم محاورها مواصلة الجهود للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير وتكوين نظم تعليمية وصحية راقية بمعايير عالمية وبيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة.

ج- " الاستراتيجية الوطنية للابتكار " لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم ببلوغ المدى الزمني لرؤية الامارات 2021 ، وتتضمن الاستراتيجية أربعة مسارات متوازية هي كالتالي:

- إرساء بيئة مؤسسية وتشريعات محفزة على الابتكار.

- تحويل الابتكار الحكومي لعمل مؤسسي.

- دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار.

- بناء القدرات الوطنية ذات المهارات العالية بمجال الابتكار.

كما تتضمن 30 مبادرة وطنية للتنفيذ بالأمد القصير كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة ودعم حاضنات الابتكار وبناء القدرات الوطنية ومجموعة محفزات للقطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية وتغيير منظومة العمل الحكومي نحو مزيد من الابتكار ، وتحفيز الابتكار في 7 قطاعات استراتيجية هي : الطاقة المتجددة ، والنقل ، والصحة ، والتعليم ، والتكنولوجيا ، والمياه ، والفضاء.

كما اعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله " السياسة العليا لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، متضمنة 100 مبادرة بالقطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه باستثمارات تتجاوز 300 مليار درهم ، وتتكون من مجموعة من السياسات بالمجالات التشريعية والاستثمارية والتكنولوجية

والتعليمية والمالية لتغيير معادلات الاقتصاد الوطني ودفعه بعيدا عن الاعتماد على الموارد النفطية وتحقيق نقلة علمية وتقنية ومعرفية للدولة.

واشتملت السياسات الجديدة على إنشاء صناديق تمويل للعلوم والأبحاث والابتكار، وإعادة النظر بكافة التشريعات الاستثمارية للتشجيع على نقل التكنولوجيا ودعم الابتكار وإنشاء شراكات تعاقدية تصنيعية عالمية ، ومضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام 2021 لزيادة نسبة عامل المعرفة إلى 40 %

وتضم السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار مجموعة من المبادرات التعليمية لإعداد كوادر بشرية قادرة على مواكبة التغيرات التنموية ومضاعفة التركيز على مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بكافة المراحل التعليمية ، وإنشاء مراكز أبحاث بالجامعات ، ووضع الابتكار كمعيار أساسي لتقييم المدارس والجامعات ، وإنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا بالجامعات وتسهيل نقل المعرفة المتقدمة ، وإنشاء برامج للدراسات العليا والأبحاث الأساسية والتطبيقية ، وتحفيز التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص بمجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، وتوفير الدعم لصناعات متقدمة مثل أبحاث الفضاء وصناعات الطيران المتخصصة ، وتوفير حوافز استثمارية وتشريعية لاستقطاب الصناعات الدوائية العالمية، وإنشاء مراكز لحلول تخزين الطاقة والتوسع في برامج أبحاث الطاقة الشمسية ، وإطلاق برنامج وطني لتحلية المياه باستخدام التقنيات المتقدمة ، وإنشاء مجمعات ابتكار تخصصية في تكنولوجيا وتقنيات صناعة السيارات وقطع الغيار، ودعم استخدام الطاقة النووية السلمية وإنشاء برامج بحثية وتطويرية وطنية بمجال الروبوتات والجيلوم ، بالإضافة لوضع أطر تشريعية جديدة لحماية الملكية الفكرية وتشجيع تدفق العلماء والباحثين وتسهيل دخول ونقل معدات البحث والتطوير المتقدمة للدولة.

كما أصدر مجلس الوزراء قرارا بإنشاء **المسرعات الحكومية** ، كآلية لتسريع تحقيق الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 ، وترسيخ ثقافة الابتكار بالقطاع الحكومي.

وأیضا تم إطلاق **"مئوية الإمارات 2071"** التي من ضمن ما تركز عليه الاستثمار بالتعليم التكنولوجي وإقامة نظام تعليمي متميز لبناء قدرات وطنية مسلحة بعلوم المستقبل المتقدمة ومهارات القرن الثاني والعشرين وتبني أفضل وسائل الذكاء الصناعي والتكنولوجيا.

5 - إنشاء المناطق الصناعية

لتمكين الصناعة من أداء دورها المنتظر لتحقيق اقتصاد اتجاري حقيقي قادر على دفع النمو وتحقيق التنمية المستدامة ، شيدت الدولة العديد من المدن الصناعية التي تتوافر بها مرافق البنية التحتية والطرق والمدن العمالية ومجمعات المكاتب الحديثة والطاقة وغيرها من المتطلبات الصناعية في مكان واحد لخدمة المستثمرين ، وكذا الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات ، بالإضافة إلى المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة.

وتوجد بإمارة أبوظبي حاليا (7) مناطق ومدن صناعية يتم العمل حاليا على رفع عددها إلى (9) مناطق بحلول العام 2020 لتركز على تعظيم القدرات التصديرية للدولة وخاصة من منتجات

البتروكيماويات والحديد والإسمنت ، وتعمل على جذب مزيد من الاستثمارات للمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام عبر الربط التقني بين المناطق الصناعية وتكوين شبكات الطرق الحديثة المتطورة والموانئ العملاقة ، مع التيسير على المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتدير المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة عدد من المناطق الصناعية المتخصصة في أبوظبي ، ومنها مدينة أبوظبي الصناعية (إيكاد) ومدينة العين الصناعية ، ومن المشاريع القائمة ضمن مشروع مدينة أبوظبي الصناعية (إيكاد) مدينة أبوظبي الصناعية الأولى (إيكاد 1) المتخصصة في الصناعات الثقيلة والمتوسطة والهندسية والتكميلية ، ومدينة أبوظبي الصناعية الثانية (إيكاد 2) المتخصصة في الصناعات الخفيفة والمتوسطة والصناعات الهندسية والتكميلية ، ومدينة أبوظبي الصناعية الثالثة (إيكاد 3) المتخصصة في الصناعات الخفيفة والمتوسطة ، ومن المشاريع المستقبلية ضمن مدينة أبوظبي الصناعية هناك مدينة أبوظبي الصناعية الرابعة (إيكاد 4) المتخصصة في الصناعات التكنولوجية والصناعات الخفيفة ، ومدينة أبوظبي الصناعية الخامسة (إيكاد 5) المتخصصة في صناعة السيارات ، أما مدينة العين الصناعية (1-2) فهي تركز على الصناعات المتوسطة والخفيفة والصناعات التكميلية والهندسية.

كما تنفذ إمارة أبوظبي حالياً مشروعات تطوير المناطق الصناعية الجديدة والبنية التحتية الصناعية بالمنطقة الغربية ، ومن بينها المدينة الصناعية بالرويس التي تركز على الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات البلاستيكية وصناعات الإسمنت وخدمات النفط والغاز ومواد البناء والخدمات اللوجيستية ، والمدينة الصناعية في مدينة زايد التي تستهدف خدمات النفط والغاز والصناعات الغذائية والخدمات اللوجيستية.

وتدير بلدية أبوظبي منطقة مصفح الصناعية التي تشمل ست مناطق صناعية متخصصة ، تخصص المنطقة (1) في قطاع السيارات والآليات ومحلات قطع غيار السيارات، والمنطقة (2) في قطاع الأغذية والنسيج والمشروبات ، والمنطقة (3) في قطاع الأعمال الهندسية والصناعات الخشبية والعشبية ، والمنطقة (4) في الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والبتروكيماوية ، والمنطقة (5) في مواد البناء والتشييد والمواد ذات الصلة ، أما المنطقة (6) في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة. كما تقوم شركة أبوظبي للموانئ بتطوير منطقة خليفة الصناعية التي تقع ضمن ميناء خليفة الذي سيصبح الميناء التجاري الرئيسي بأبوظبي ، ويوفر المشروع شبكة واسعة من خطوط النقل البرية والبحرية والجوية وشبكة للقطارات ، وتشمل القطاعات الصناعية المستهدفة بالمشروع البتروكيماويات والصلب والأدوية والعلوم الحيوية والمواد الكيماوية والتكنولوجيا الحيوية والمعادن والأغذية والمشروبات والخدمات اللوجيستية والنقل.

كما يستضيف مجمع الرويس الصناعي الذي طورته شركة بترول أبوظبي الوطنية عدداً من الصناعات البتروكيماوية ، ويشمل المجمع محطة لتكرير النفط ومصنع تكسير الغاز الطبيعي المسيل ومصنع للأسمدة ورصيف بحري ورصيف لمعالجة الكبريت.

وفي إمارة دبي يوجد عدد من المدن الصناعية الهامة والمتطورة التي تتمتع ببنية تحتية حديثة تقدم العديد من التسهيلات للمستثمرين الصناعيين ، وتعتبر مدينة دبي الصناعية الوجهة الصناعية الرائدة بالإمارة وتتمتع بميزات تنافسية بالنظر للتسهيلات والامتيازات التي تمنحها للمستثمرين

وقربها من دول الخليج العربي والإمارات الشمالية بالدولة الأمر الذي جعلها ذات موقع استراتيجي هام ومقصدا جاذبا للمستثمرين الخليجيين ، وتضم المدينة (6) مناطق صناعية تشمل الأغذية والمشروبات والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل وقطع الغيار والآليات والمعدات الميكانيكية ، وحققت المدينة مؤخرا نموا ونتائج إيجابية مدعومة بالحركة الاقتصادية النشطة في الامارة والفوز باستضافة أكسبو 2020 الذي ستكون له انعكاسات ايجابية مؤكدة.

ويوجد بامارة الشارقة عدد (19) منطقة صناعية بها نحو 2100 منشأة صناعية تدرج 1600 منها تحت مسمى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويتركز إنتاج تلك المناطق على الصناعات التحويلية والمواد الغذائية والأثاث والمفروشات والتعدين والكيماويات والمواد الطبية والأدوية والكابلات الكهربائية ، وصناعات البتروكيماويات والفولاذ والإسمنت والألمونيوم.

هذا بالاضافة إلى المناطق الصناعية بالامارات الشمالية مثل المنطقة الصناعية بعجمان والمنطقة الصناعية بأم القيوين ، والمنطقة الصناعية بالفجيرة والمنطقة الصناعية والتكنولوجية الحرة برأس الخيمة.

6 - إنشاء المناطق الحرة المتخصصة

يصل عدد المناطق الحرة التي أقامتها الدولة أو في طور التنفيذ إلى نحو (44) منطقة متخصصة في كافة المجالات الصناعية والتجارية والتقنية والخدمية (اللوجستية والمالية والملاحية والطبية والتعليمية والاعلام وتكنولوجيا المعلومات) منها 31 منطقة بدبي و 4 بأبو ظبي و 2 بالشارقة و3 برأس الخيمة و2 بالفجيرة ومنطقة واحدة بكل من عجمان وأم القيوين ، وتمثل المناطق الحرة مراكز للاستثمار والشركات العالمية وقنوات تتعامل من خلالها الدولة مع العالم الخارجي ، وتتغل عن طريقها رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة دون عوائق ، ويمكن إقامة وتملك المشروعات في بعضها بنسبة 100 % والاستفادة من التسهيلات والخدمات والإجراءات الميسرة والمشجعة التي توفرها ، كما يمكن إقامة الشراكات بين المستثمرين الوطنيين والأجانب ، وقد أسهمت تلك المناطق في تحقيق تقدم ملموس في توسيع القاعدة الاقتصادية من أهم ملامحها ما يلي :

- زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة من 9.6 مليار دولار عام 2012 ، إلى 10.4 مليار دولار عام 2017 ، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 1.6% .

- زيادة ناتج قطاع الصناعات التحويلية والأسعار الجارية من 13.8 مليار دولار عام 2001 ، إلى 23.1 مليار دولار عام 2010 (بنسبة 8.0% من الناتج المحلي للدولة عام 2010) ثم إلى 33.6 مليار دولار عام 2017 (بنسبة 8.8% من الناتج المحلي للدولة عام 2017) وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة بلغ نحو 5.5% .

- تضاعف حجم التجارة السلعية غير النفطية للدولة بمقدار ثمانية أضعاف من 36.3 مليار دولار عام 2000 ، إلى 294.0 مليار دولار عام 2016 ، بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 14.0% ، وبلغ خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2017 فقط نحو 201.2 مليار دولار

- زيادة صادرات المناطق الحرة من 6.4 مليار دولار عام 2001 ، إلى 61.4 مليار دولار عام 2017 ، بمتوسط معدل نمو بلغ 15.2 % ، كما تزايدت واردات المناطق الحرة من 9.2 مليار دولار عام 2002 إلى 82.3 مليار دولار عام 2017 بمتوسط معدل نمو بلغ 15.7% .

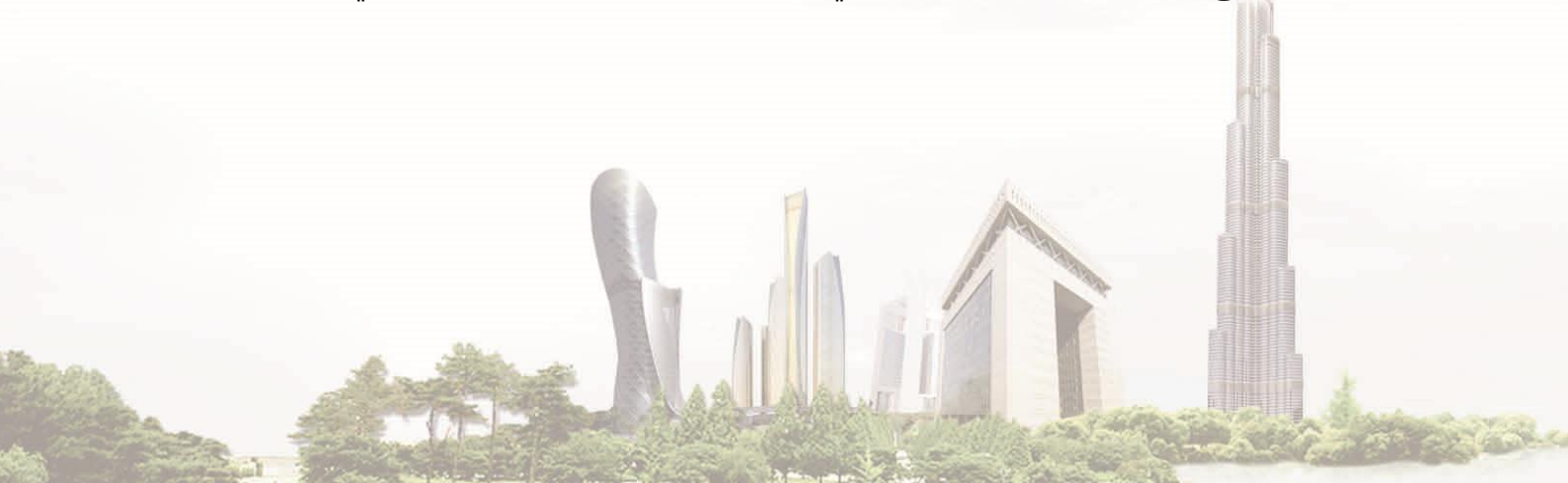
7- تكوين شركات مع الشركات العالمية متعددة الجنسية

تقوم الشركات والمؤسسات المملوكة لإمارات الدولة بمعظم الاستثمارات الضخمة وغالبا ما يتم ذلك بالشراكة مع شركات أجنبية متعددة الجنسية ، كما تشجع الدولة القطاع الخاص من خلال التسهيلات والامتيازات التي تمنحها لمشروعاته بالمناطق الحرة وغيرها من المشروعات على الدخول بشراكات مع الشركات الأجنبية للاستفادة من نقل التكنولوجيا والأنظمة الإدارية الحديثة والولوج للأسواق العالمية وتكوين الكوادر الوطنية الماهرة المدربة على أحدث التكنولوجيات والأنظمة الإدارية الحديثة ، ويعد برنامج " الأوفست " الذي بدأ عام 1992 أحد أدوات الدولة في ذلك ويتضمن البرنامج التزام الشركات الأجنبية التي تفوز بعقود توريد معدات أو خدمات للقوات المسلحة بإقامة مشاريع مع شريك مواطن طبقا لقواعد وقوانين الدولة ، وتعد شركة " توازن " مثلا على تطبيق برنامج " الأوفست " ، كما تعد الشركات القابضة مثلا آخر للشراكة مثل اعمار العقارية ودبي القابضة.

8 - توفير البنية التشريعية والتنظيمية الملائمة للمتغيرات العالمية

يهدف توسيع القاعدة الاقتصادية للدولة وتهيئة المناخ المناسب لقطاع الأعمال والمستثمرين لآداء دورهم في التنمية ، وتنظيم النشاط الاقتصادي والحفاظ على توازن السوق المحلية ، واستمرار الوتيرة المتسارعة للنمو الاقتصادي ، فقد أصدرت الدولة حزمة من القوانين الداعمة للنشاط الاقتصادي ومنها ما يلي : قانون حماية المستهلك وتعديلاته ، وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقانون الشركات الجديد .

كما تعمل وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع شركائها بوزارة العدل والمجلس الوطني الاتحادي باعداد وتحديث بعض القوانين ومنها ما يلي : قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون الإستثمار الأجنبي ، وقانون تنظيم الصناعة ، وقانون قواعد المنشأ ، وشهادات المنشأ الوطنية ، وقانون تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع ، والرسوم والنماذج الصناعية ، وقانون المعاملات التجارية ، وقانون مكافحة التستر التجاري ، وقانون التحكيم ، وقانون مكافحة الغش والتدليس في المعاملات التجارية ، وقانون مدقي الحسابات ، وقانون الرقابة على الاتجار في الأحجار الكريمة ذات القيمة والمعادن النفيسة ودمغها ، وقانون مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية ، هذا بالإضافة إلى القوانين الموحدة خليجيا في إطار دول مجلس التعاون الخليجي.



9 - آليات أخرى

من بين الآليات الأخرى التي تسهم في توسيع القاعدة الاقتصادية بالدولة ما يلي:

1- تنوع استثمارات الصناديق السيادية لتحقيق عوائد مرتفعة إذ بحسب التقرير الصادر عن مؤسسة (SWF) ، المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية عام 2015 ، يبلغ إجمالي قيمة أصول الصناديق السيادية في العالم نحو 7.1 ترليون دولار ، بينما قيمة أصول الصناديق البترولية تبلغ 4.29 ترليون دولار ، وتستحوذ قيمة أصول صناديق دولة الإمارات العربية المتحدة على نحو 15.4% من قيمة صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم ، ونحو 25.6% من صناديق الثروة السيادية بالدول النفطية ، ويصل حجم أصول الصناديق السيادية للدولة نحو 1078.5 مليار دولار وتأتي الثانية عالميا بعد الصين ، وتعد إيرادات استثمارات الصناديق السيادية للدولة رافد هاماً من روافد الدخل ، وثاني أكبر موارد الدولة بعد النفط ، وتقدر بعض المصادر إيراداتها بما يعادل ناتج قطاع النفط السنوي تقريبا.

2 - الشركات المساهمة كأداة لتحويل الثروات المالية المتراكمة إلى وحدات إنتاج ومصادر متجددة ومتنوعة للدخل ، عن طريق تجميع الأموال اللازمة من خلال طرح رؤوس أموالها للاكتتاب العام وتوظيفها في النشاط الاستثماري ، وقد تطور عدد الشركات المدرجة بأسواق الأوراق المالية بالدولة ليصل إلى 126 شركة عام 2016 (منها 66 شركة بسوق أبو ظبي للأوراق المالية تمثل 52.4% من الشركات المدرجة بأسواق الدولة و 60 شركة بسوق دبي المالي تمثل 47.6% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة) ، وبلغت القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية نحو 130051.12 مليون دولار عام 2016 ، كما بلغت القيمة السوقية لسوق دبي المالي نحو 91953.69 مليون دولار.

أنعكاسات تنوع القاعدة الاقتصادية على اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة

يعد التطور الإيجابي أو السلبي في السلسلة الزمنية لبعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية للدولة مثل الناتج المحلي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج ، ومعدل التضخم ، والتوظيف ... وغيرها أدلة ومؤشرات على مدى نجاح الدولة في توسيع قاعدتها الاقتصادية من عدمه ، ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي:

1- نسبة مساهمة الناتج غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

توضح أرقام الجدول التالي رقم (5) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة (بالأسعار الجارية) من 58.3 مليار درهم عام 1975 إلى نحو 1405.0 مليار درهم عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 7.9% ، كما ارتفعت قيمة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الجاري من 25.0 مليار درهم عام 1975 إلى 1092.0 مليار درهم عام 2017 بمتوسط معدل نمو بلغ 9.4% . وتطور الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 77.5 مليار درهم عام 1975 ، إلى 1422.2 مليار درهم عام 2017 بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 7.2% ، وارتفعت مساهمة القطاعات

غير النفطية في الناتج بالأسعار الثابتة من 32.2 مليار درهم بنسبة 41.5 % من الناتج عام 1975 إلى 1003.0 مليار درهم بنسبة 70.5 % من الناتج الثابت عام 2017 ، وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 8.5%

يتضح من الأرقام والنسب المشار إليها أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت نجاحا ملحوظا من جراء تنوع القاعدة الاقتصادية تمثلت مظاهرها فيما يلي:

- ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الجاري إلى حوالي 77.7% عام 2017 مقابل نحو 42.9 % عام 1975 ، كما تراجع نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج الجاري من 57.1 % عام 1975 إلى 22.3 % عام 2017

- ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 70.5 % عام 2017 بعد أن كانت 41.5 % عام 1975 ، وتراجع نسبة مساهمة القطاعات النفطية في الناتج بالأسعار الثابتة من 58.5 % عام 1975 إلى 29.5 % عام 2017

وبوضح الجدول رقم (5) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ومساهمة القطاعات الغير نفطية والقطاعات النفطية في الناتج بالمليار درهم خلال الفترة (1975-2017).

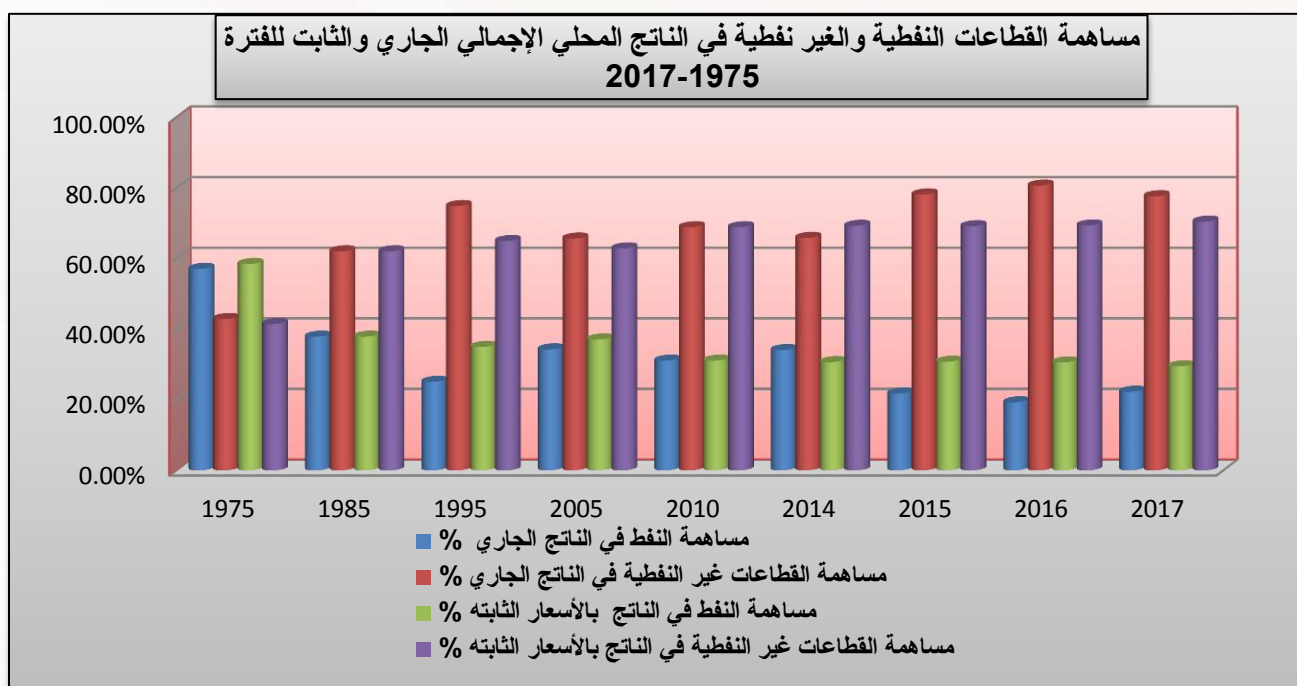
الجدول رقم (5)

الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية / أسعار ثابتة)
ومساهمة القطاعات غير النفطية والنفطية في الناتج عن الفترة (2017-1975)
القيمة : مليار درهم

البيان	1975	1985	1995	2005	2010	2014	2015	2016	2017
الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	58.3	149.1	241.3	663.3	1064.2	1480.5	1315.3	1311.3	1405.0
الناتج النفطي بالأسعار الجارية	33.3	56.5	60.6	227.2	331.0	505.2	287.0	253.1	313.1
الناتج غير النفطي بالأسعار الجارية	25.0	92.6	180.7	436.1	733.2	975.4	1028.3	1058.1	1092.0
مساهمة النفط في الناتج الجاري %	57.1%	37.9%	25.1%	34.3%	31.1%	34.1%	21.8%	19.3%	22.3%

%77.7									مساهمة القطاعات النفطية في الناتج الجاري %
	%80.7	%78.2	%65.9	%68.9	%65.7	%74.9	%62.1	%42.9	
1422.2	1411.1	1370.1	1304.1	1064.2	835.7	292.6	149.1	77.5	الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة
419.2	432.4	421.4	400.6	331.0	309.9	102.3	56.5	45.3	الناتج النفطي بالأسعار الثابتة
1003.0	978.7	948.7	903.4	733.2	525.8	190.3	92.6	32.2	الناتج النفطي غير بالأسعار الثابتة
%29.5	%30.6	%30.8	%30.7	%31.1	%37.1	%35.0	%37.9	%58.5	مساهمة النفط في الناتج بالأسعار الثابتة %
%70.5	%69.4	%69.2	%69.3	%68.9	%62.9	%65.0	%62.1	%41.5	مساهمة القطاعات النفطية في الناتج بالأسعار الثابتة %

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء



الشكل رقم (3)

2 - مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج غير النفطي

يبين الجدول التالي رقم (6) التطور في قيمة ناتج القطاعات الاقتصادية غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2010 - 2017 .

الجدول رقم (6)

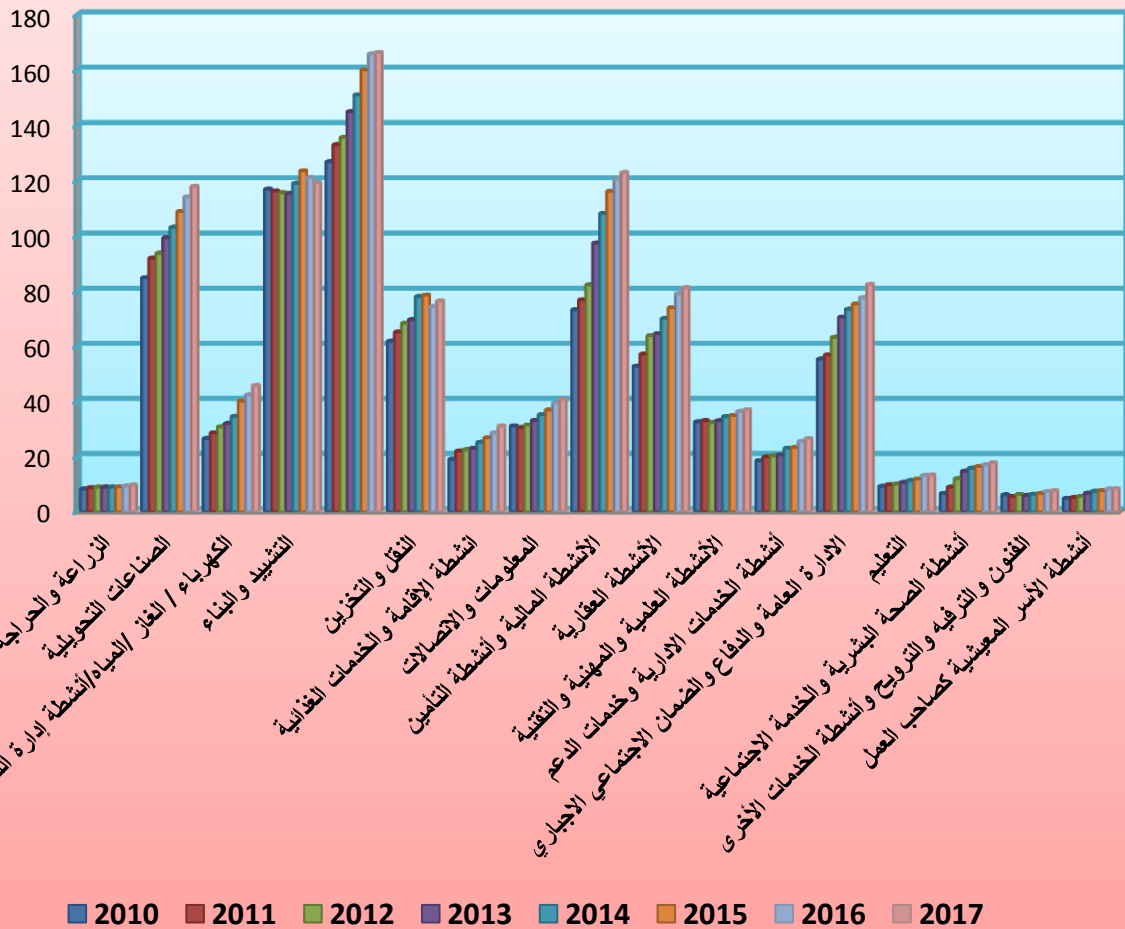
تطور قيمة مساهمة ناتج القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2010 - 2017)
القيمة : مليار درهم

متوسط النمو % بالفترة 2010-2017	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	القطاعات الاقتصادية
%2.3	9.5	9.2	8.9	8.8	8.8	8.8	8.6	8.1	الزراعة والحراة وصيد الأسماك
%4.8	117.9	114.1	108.8	103.1	99.3	93.7	91.9	84.8	الصناعات التحويلية
%8.1	45.7	42.3	40.1	34.5	31.9	30.7	28.5	26.5	الكهرباء / الغاز /المياه/أنشطة إدارة النفايات
%0.3	119.2	121.1	123.5	119.0	115.3	115.6	116.2	116.9	التشييد والبناء
%3.9	166.3	165.8	160.0	151.0	144.9	135.6	133.0	126.8	تجارة الجملة والتجزئة /إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
%3.1	76.4	74.4	78.5	78.0	69.6	68.3	65.1	61.8	النقل والتخزين
%7.3	31.0	28.5	26.7	25.1	22.9	22.4	21.9	18.9	انشطة الإقامة والخدمات الغذائية
%3.9	40.7	39.3	36.8	35.1	33.0	31.3	30.4	31.0	المعلومات والاتصالات
%7.7	122.9	120.5	116.1	108.1	97.4	82.2	76.8	73.2	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
%6.4	81.2	79.0	73.9	70.0	64.5	63.8	57.1	52.7	الأنشطة العقارية
%1.8	36.9	36.3	34.8	34.4	32.9	32.2	32.9	32.5	الأنشطة العلمية والمهنية والتقنية
%5.3	26.4	25.4	23.2	22.9	20.5	20.2	19.8	18.4	أنشطة الخدمات الادارية وخدمات الدعم

%5.9	82.4	77.6	75.3	73.4	70.5	63.2	56.8	55.3	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري
%5.5	13.2	13.0	11.7	11.2	10.5	9.9	9.7	9.1	التعليم
%15.3	17.6	16.9	16.3	15.7	14.6	11.9	8.8	6.5	أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية
%3.2	7.5	7.2	6.5	6.2	5.8	6.1	5.4	6.0	الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى
%8.3	8.2	8.1	7.5	7.3	6.6	5.4	5.0	4.7	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل
%4.6	1003.0	978.7	948.7	903.4	849.0	801.3	768.0	733.2	مجموع القطاعات غير النفطية

المصدر : ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

تطور قيمة مساهمة ناتج القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة
خلال الفترة 2010-2017



الشكل رقم (4)

ويبين الجدول التالي رقم (7) تطور نسبة مساهمة كل قطاع من القطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2010 - 2017).

الجدول رقم (7)

تطور نسبة مساهمة ناتج القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي غيرالنفطي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2010 - 2017) النسبة %

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	القطاعات الاقتصادية
0.9%	0.9%	0.9%	1.0%	1.0%	1.1%	1.1%	1.1%	الزراعة والحراة وصيد الأسماك
11.8%	11.7%	11.5%	11.4%	11.7%	11.7%	12.0%	11.6%	الصناعات التحويلية
4.6%	4.3%	4.2%	3.8%	3.8%	3.8%	3.7%	3.6%	الكهرباء/الغاز /المياه/أنشطة إدارة النفايات
%11.9	%12.4	%13.0	13.2%	13.6%	14.4%	15.1%	15.9%	التشييد والبناء
16.6%	16.9%	16.9%	16.7%	17.1%	16.9%	17.3%	17.3%	تجارة الجملة والتجزئة/إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
7.6%	7.6%	8.3%	8.6%	8.2%	8.5%	8.5%	8.4%	النقل والتخزين
3.1%	2.9%	2.8%	2.8%	2.7%	2.8%	2.9%	2.6%	انشطة الإقامة والخدمات الغذائية
4.1%	4.0%	3.9%	3.9%	3.9%	3.9%	3.9%	4.2%	المعلومات والاتصالات
12.3%	12.3%	12.2%	12.0%	11.5%	10.3%	10.0%	10.0%	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
8.1%	8.1%	7.8%	7.7%	7.6%	8.0%	7.4%	7.2%	الأنشطة العقارية
3.7%	3.7%	3.7%	3.8%	3.9%	4.0%	4.3%	4.4%	الأنشطة العلمية والمهنية والتقنية
2.6%	2.6%	2.4%	2.5%	2.4%	2.5%	2.6%	2.5%	أنشطة الخدمات الادارية وخدمات الدعم
8.2%	7.9%	7.9%	8.1%	8.3%	7.9%	7.4%	7.5%	الادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
1.3%	1.3%	1.2%	1.2%	1.2%	1.2%	1.3%	1.2%	التعليم
%1.8	1.7%	1.7%	1.7%	1.7%	1.5%	1.1%	0.9%	الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية

0.7%	0.7%	0.7%	0.7%	0.7%	0.8%	0.7%	0.8%	الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى
0.8%	0.8%	0.8%	0.8%	0.8%	0.7%	0.7%	0.6%	أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	مجموع القطاعات غير النفطية

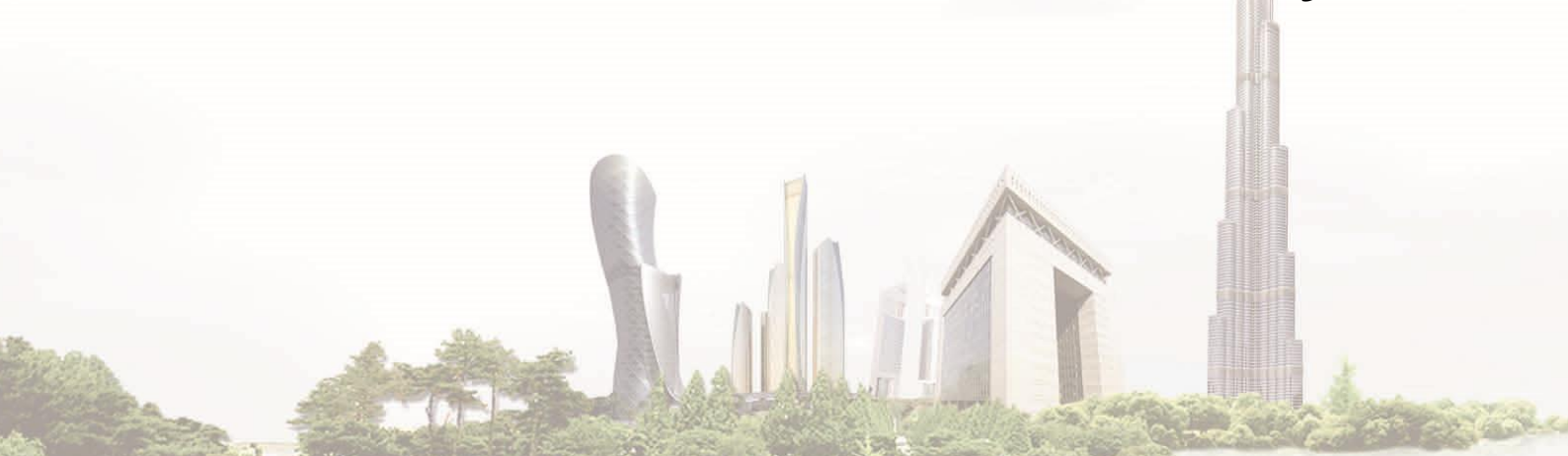
المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي للدولة بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2010-2017) نحو 4.6% ، وحققت بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال ذات الفترة متوسط معدل نمو يفوق متوسط معدل نمو الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة مرتبة من الأكبر إلى الأصغر على النحو التالي:

- أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية 15.3%.
- أنشطة الأسر المعيشية كصاحب العمل 8.3%.
- الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات 8.1% .
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين 7.7%.
- أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية 7.3%.
- الأنشطة العقارية 6.4%.
- الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري 5.9%.
- التعليم 5.5%.
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم 5.3%
- الصناعات التحويلية 4.8%.

بينما حققت القطاعات الاقتصادية غير النفطية الأخرى متوسط معدل نمو أقل من متوسط معدل نمو الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة وجاءت مرتبة من الأكبر إلى الأصغر على النحو التالي:

- تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية 3.9%.
- المعلومات والاتصالات 3.9%.
- الفنون والترفيه والترويج وأنشطة الخدمات الأخرى 3.2%.
- النقل والتخزين 3.1%.
- الزراعة والحراجه وصيد الأسماك 2.3%.
- الأنشطة العلمية والمهنية والتقنية 1.8% .
- التشييد والبناء 0.3%.



كان من بين أكثر القطاعات من حيث نسبة مساهمتها في ناتج القطاعات غير النفطية:

- قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وتطورت نسبة مساهمته من 17.3 % عام 2010 إلى 16.6 % عام 2017

- قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين الذي تطورت نسبة مساهمته في ناتج القطاعات غير النفطية من 10.0 % عام 2010 إلى 12.3 % عام 2017

- قطاع التشييد والبناء الذي تطورت نسبة مساهمته في ناتج القطاعات غير النفطية من 15.9 % عام 2010 إلى 11.9 % عام 2017

- قطاع الصناعات التحويلية الذي تطورت نسبة مساهمته في ناتج القطاعات غير النفطية من 11.6 % عام 2010 إلى 11.8 % عام 2017

- قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري الذي تطورت نسبة مساهمته في ناتج القطاعات غير النفطية من 7.5 % عام 2010 إلى 8.2 % عام 2017

- قطاع الأنشطة العقارية الذي تطورت نسبة مساهمته في ناتج القطاعات غير النفطية من 7.2 % عام 2010 إلى 8.1 % عام 2017

- قطاع النقل والتخزين الذي تطورت نسبة مساهمته في ناتج القطاعات غير النفطية من 8.4 % عام 2010 إلى 7.6 % عام 2017

تستأثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية السبعة التالية : تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية ، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين ، والتشييد والبناء ، والصناعات التحويلية ، وقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، والأنشطة العقارية ، والنقل والتخزين ، على التوالي وبالترتيب على النصيب الأكبر من حيث القيمة والنسبة في ناتج القطاعات غير النفطية خلال الفترة 2010 – 2017 ، حيث تطورت قيمة مساهمتها من 571.5 مليار درهم بنسبة 77.9 % عام 2010 إلى 766.3 مليار درهم بنسبة 76.5 % عام 2017 . ما يعني تبلور أسس اقتصاد حقيقي متنوع يعتمد على قواعد إنتاجيه وخدمية خلاف النفط .

3- تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من واقع قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (بالأسعار الثابته) من 138.9 ألف درهم عام 1975 إلى 155.6 ألف درهم عام 2017 ، كما تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية) من 104.5 ألف درهم عام 1975 إلى 153.7 ألف درهم عام 2017 ، وذلك على النحو المبين بالجدول التالي رقم (8)



الجدول رقم (8)
تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت والجاري
خلال الفترة (1975-2017)

العالم	عدد السكان* (ألف نسمة)	الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون درهم)	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة (ألف درهم)	الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون درهم)	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية (ألف درهم)
1975	557.9	77486	138.9	58313	104.5
1985	1379.3	149056	108.1	149056	108.1
1995	2411.0	292615	121.4	241345	100.1
2005	4106.4	835750	203.5	663318	161.5
2010	8264.0	1,064,244	128.8	1,064,244	128.8
2011	8672.0	1,137,999	131.2	1,287,821	148.5
2012	8900.0	1,189,034	133.6	1,375,684	154.6
2013	9006.0	1,249,120	138.7	1,432,670	159.1
2014	9071.0	1,304,065	143.8	1,480,521	163.2
2015	9104.0	1,370,112	150.5	1,315,251	144.5
2016	9121.0	1,411,057	154.7	1,311,248	143.8
2017	9139.0	1,422,210	155.6	1,405,007	153.7

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتأفيسية والاحصاء.
تقديرات*

وساهم ذلك في رفع مستوى الرفاهة الاقتصادية وتحقيق طفرة في القدرة الشرائية للمواطنين والمقيم وارتفاع المستوى المعيشي وإنتعاش ورواج الحياة الاقتصادية وتزايد عدد المشروعات وتضاعفت معدلات التبادل التجاري وتزايدت معدلات التوظيف ، وحدثت طفرة في الاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر وأصبحت الإمارات مقصدا ومقرا لكل راغب في الاستثمار الآمن وتحقيق المكاسب المضمونة ، وتوافدت على الدولة الشركات الأجنبية متعددة الجنسية

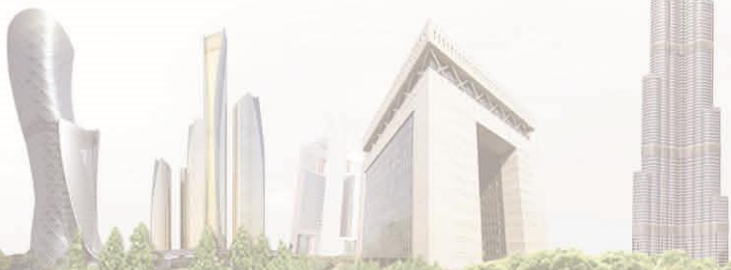
للاستفادة من المناخ المواتي للاستثمار ، وصارت الامارات في صدارة الدول في مؤشر الرضا والسعادة عالميا وصنفت ضمن الدول مرتفعة الدخل في مؤشرات التنمية البشرية العالمية



الشكل رقم (5)

4 - تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي

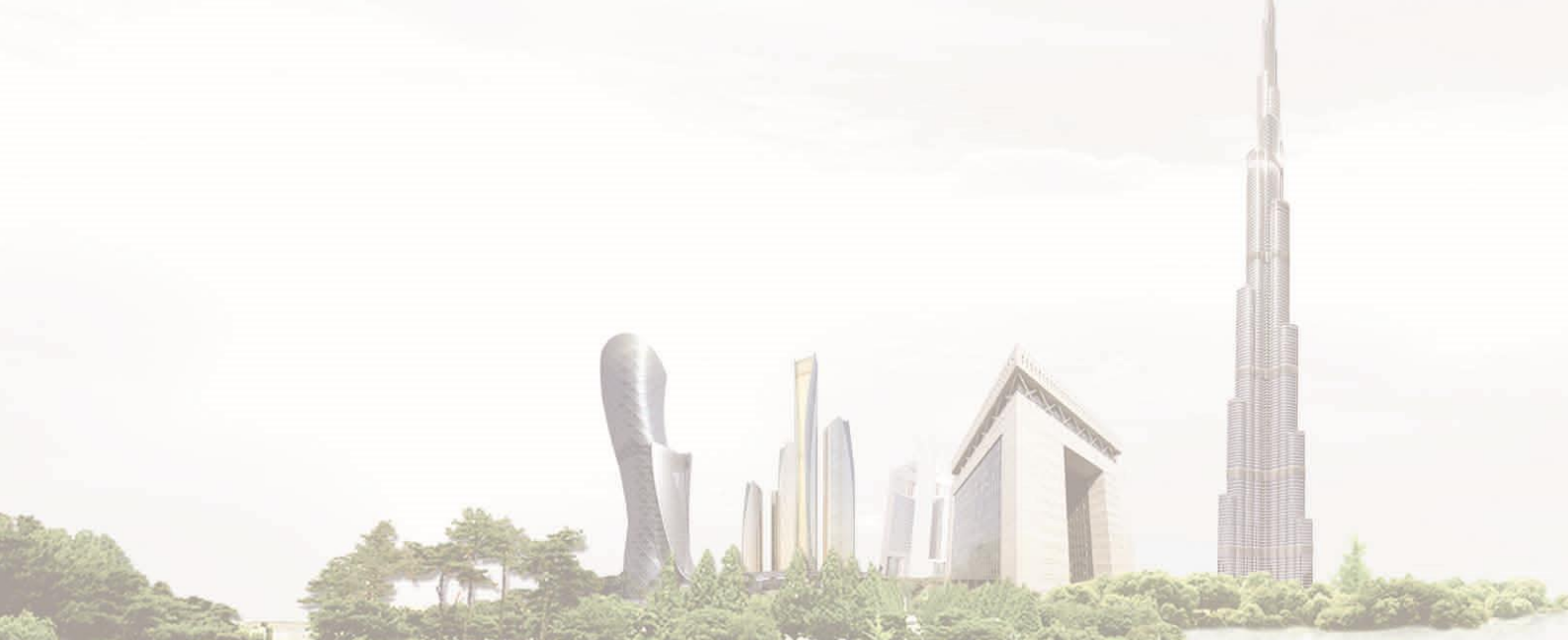
ويوضح الجدول التالي رقم (9) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية والثابتة على مستوى الدولة ، حيث تضاعف بالزيادة (بالأسعار الجارية) نحو 3 مرات من 44.8 ألف درهم عام 1975 إلى 119.5 ألف درهم عام 2017 ، كما تضاعف بالزيادة بنحو مرتين (بالأسعار الثابتة) من 57.8 ألف درهم عام 1975 إلى 109.8 ألف درهم عام 2017

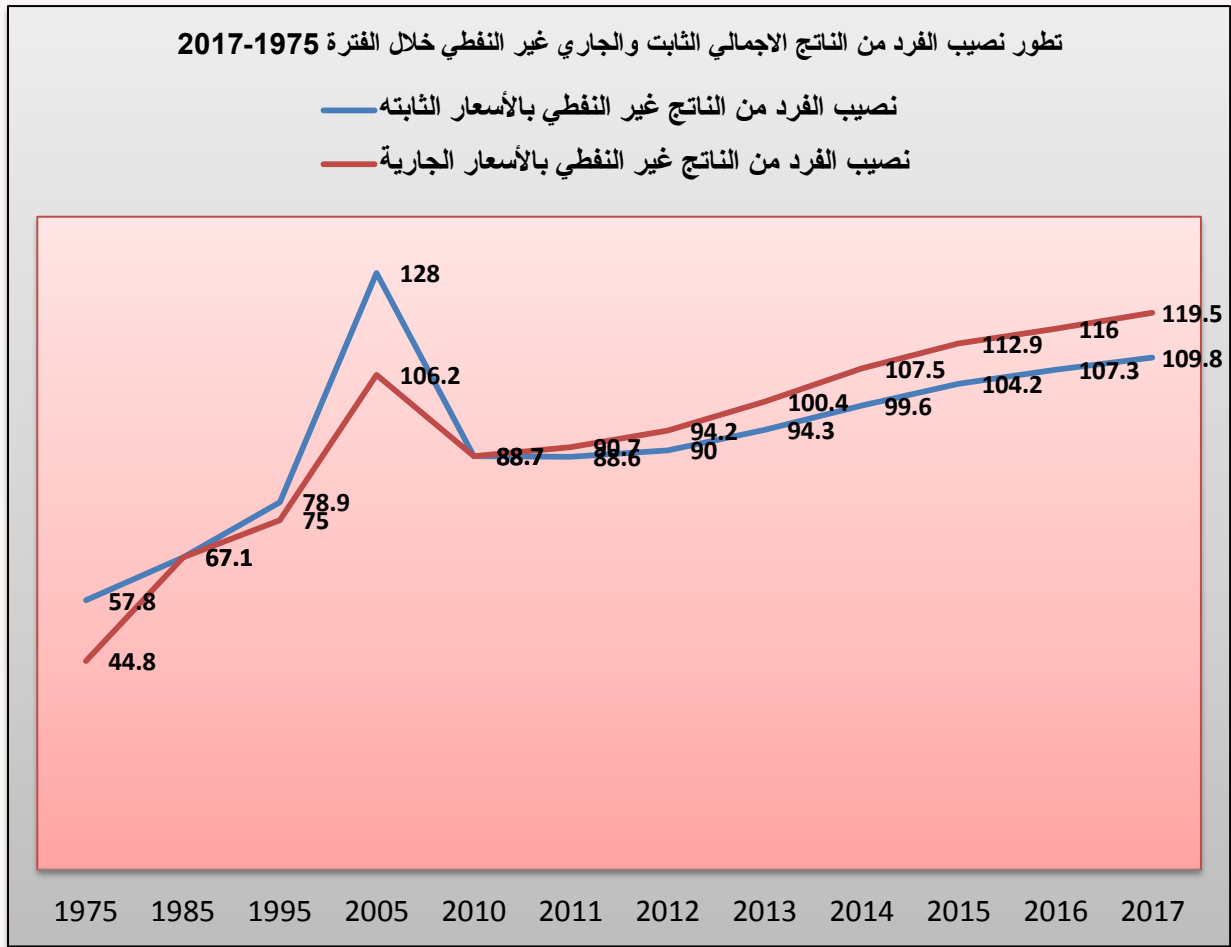


الجدول رقم (9)
تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الثابت والجاري غير النفطي
خلال الفترة (1975 – 2017)

نصيب الفرد من الناتج غير النفطي بالأسعار الجارية (ألف درهم)	الناتج الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية (مليون درهم)	نصيب الفرد من الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة (ألف درهم)	الناتج الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (مليون درهم)	عدد السكان*	العام
44.8	25,019	57.8	32,250	557887	1975
67.1	92,597	67.1	92,597	1379303	1985
75.0	180,792	78.9	190,308	2411041	1995
106.2	436,086	128.0	525,775	4106427	2005
88.7	733,202	88.7	733,202	8264.0	2010
90.7	786,369	88.6	768,010	8672.0	2011
94.2	838,347	90.0	801,349	8900.0	2012
100.4	903,850	94.3	848,997	9006.0	2013
107.5	975,364	99.6	903,440	9071.0	2014
112.9	1,028,280	104.2	948,730	9104.0	2015
116.0	1,058,101	107.3	978,697	9121.0	2016
119.5	1,091,955	109.8	1,003,017	9139.0	2017

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء





الشكل رقم (6)

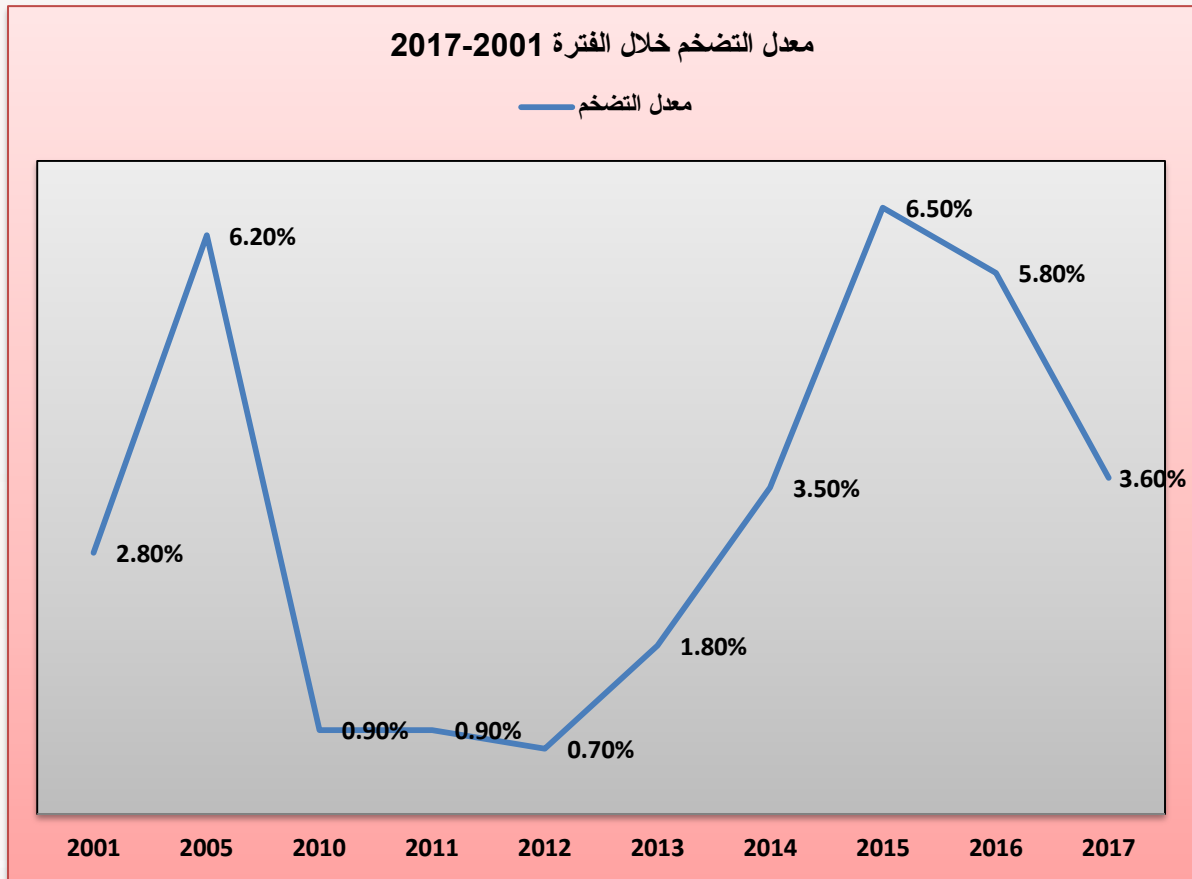
5 - توازن مستويات الأسعار

جهود الدولة المستمرة في تحفيز النمو عبر الاستثمارات التي ضختها في القطاعات الاقتصادية الغير نفطية الواعدة أسهمت بفاعلية في توسع إنتاج تلك القطاعات لتلبية الطلب المحلي وزيادة عرض السلع والخدمات بالأسواق ، وأيضا تفعيل قانون حماية المستهلك والاجراءات والحملات الرقابية الصارمة والمشددة على الأسواق وعدم السماح برفع الأسعار من دون مبررات وأسباب دافعة لذلك ، هي كلها عوامل حافظت على الاستقرار الاقتصادي وأدت إلى الإبقاء على مستويات الأسعار ومعدلات التضخم ضمن الحدود المقبولة ، ويوضح الجدول التالي رقم (10) معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2017.

الجدول رقم (10)
معدل التضخم خلال الفترة (2017-2001)

العام	2001	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	%2.8	%6.2	%0.9	%0.9	%0.7	%1.8	%3.5	%6.5	%5.8	%3.6

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.



الشكل رقم (7)

6 - قلة فرص العمل للمواطنين بالقطاع الخاص

طبقاً لتقديرات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء عام 2016 تبلغ تقديرات القوة العاملة بالدولة نحو 7573 ألف ، ويقدر عدد المشتغلين بنحو 7450 ألف مشتغل ، في حين يصل عدد المتعطلين عن العمل نحو 124 ألف متعطل ومعدل البطالة بالدولة إلى 1.2 % ، ويتركز الجانب الأكبر من العمالة المواطنة في الحكومة والقطاع العام الذي باتت قدرته محدودة على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة أمامهم ، في حين تتمركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص والأعمال المرتبطة بالانتاج وتقل فيه فرص العمل أمام المواطنين الذين لا يشكلون طبقاً للتقديرات سوى أقل من 1.0 % من إجمالي القوة العاملة بالقطاع الخاص.

ولم ينعكس تنوع القاعدة الاقتصادية بشكل كبير على الفرص المتاحة أمام العمالة المواطنة بالقطاع الخاص ، إضافة إلى أنه رغم الحضور القوي للقطاع الخاص محلياً واستثماره بامتيازات الدولة العديدة ، إلا أنه لم يتمكن من المساهمة الفعالة حتى الآن بالقدر المناسب والكيفية المطلوبة في توظيف العمالة المواطنة ، غير أن هناك أماكن كثيرة لقيام القطاع الخاص بالمساهمة في تكثيف تشغيل المواطنين من خلال الجهود والمبادرات العديدة التي أعلنتها الدولة وعلى رأسها مبادرة " ابشر " لتوظيف المواطنين بالقطاع الخاص.

التوقعات المستقبلية لتنوع القاعدة الاقتصادية بدولة الإمارات

يتضح من انعكاسات تنوع القاعدة الاقتصادية على اقتصاد الدولة مدى النجاح الذي حققته في دعم قدرات الدولة على تدبير موارد جديدة من القطاعات الغير نفطية وتنمية ورفع المستوى المعيشي للمواطن عبر زيادة نصيبه من الناتج ، ولتحقيق المزيد من التقدم والنجاح في توسيع القاعدة الاقتصادية اتجهت الدولة إلى انتهاج وتفعيل السياسات التالية:

- 1- تنمية وتطوير العناصر البشرية المواطنة بالعلم والمعرفة عبر نظام تعليمي رفيع المستوى.
- 2- تطوير المؤسسات الحكومية معرفياً وابتكارياً حيث قامت الدولة باطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار وتم اعتماد السياسة العليا في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، باعتبارهما من ركائز التنمية لبلوغ مستقبل أفضل وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية 2021 والتي من أهمها توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق اقتصاد معرفي تنافسي عالي الانتاجية قائم على البحوث والابتكارات
- 3- أطلقت مشروعها الفضائي وقامت ببناء هيكل مؤسسي وتنظيمي لقطاع الفضاء باعتباره أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي.
- 4- عقدت " خلوّة الإمارات ما بعد النفط " للاعداد لتبنى استراتيجية متكاملة لـ " اقتصاد ما بعد النفط " كإطار عام للانتقال بمسيرة التنمية إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور، وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتعزيز كفاءة وفعالية القطاعات القائمة ، بالتزامن مع بناء أجيال قادرة على قيادة اقتصاد وطني يتسم بالاستدامة والتوازن ، وبناء القدرات الذاتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية بعيدا عن النفط ، وإعداد برنامج وطني شامل لاقتصاد وطني متنوع ومستدام يقلص اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط إلى الحدود الدنيا وتوسيع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى الحدود القصوى ، من خلال تطوير التعليم ودعم البحث العلمي وتحفيز الابتكار والابداع وتنمية العقول البشرية ودعم وتطوير الصناعة والقطاعات الاقتصادية عالية النمو ذات القيمة المضافة العالية.

ومن المتوقع ان تتوج تلك الجهود المباركة بالانعكاس الايجابي على تحقيق المزيد من النجاح لسياسة التنوع على المديين المتوسط والبعيد وأن تصل نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطية بالأسعار الثابتة إلى 5 % سنويا بحلول العام 2021 ، وترتفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة إلى 80 % مع تقليص مساهمة قطاع النفط إلى 20%.

التحديات التي تواجه دولة الإمارات لتنوع القاعدة الاقتصادية

يقف في طريق توسيع القاعدة الاقتصادية عدد من العوائق التي يتعين بذل الجهود لتذليلها حتى تصل إلى غاياتها وأهدافها الاستراتيجية ومن أهمها ما يلي:

- 1- كثافة العمالة الوافدة وقلة العمالة الوطنية وخاصة بالقطاع الخاص والقطاعات الانتاجية.
- 2- ضعف قدرة التركيبة المهنية والتعليمية الحالية للموارد البشرية الوطنية على الإسهام بالفعالية المطلوبة والمرغوبة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي التنافسي القائم على البحث والابداع والابتكار.

- 3- منح مزيد من الاهتمام للتعليم الفني والمهني وإنشاء المزيد من كليات الهندسة والتكنولوجيا لإعداد وتأهيل الكوادر البشرية المواطنة.
- 4- الحاجة لسرعة تفعيل نقل وتوطين التكنولوجيا.
- 5- إدراج كافة مراكز البحوث تحت مظلة هيئة واحدة للبحث العلمي لتنظيم عملية البحث والابتكار وتطبيقاته مع ربطها بمراكز الانتاج.
- 6- عدم التقيد بالسرعة الواجبة في الانتهاء من إعادة صياغة وإصدار القوانين والتشريعات.

التوصيات

تنوع القاعدة الاقتصادية ومواجهة العقبات التي تعترض سبيلها يعد خيارا استراتيجيا للدولة ، وفي سبيل ذلك توصي الدراسة بما يلي:

- تفعيل الخطط التنموية والرؤى الاستراتيجية الاتحادية والمحلية لتنمية الإمكانات الوطنية الذاتية البشرية والمادية بهدف تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومستدام دون اعتماد أو باعتماد ضئيل على موارد مستوردة وخاصة البشرية.

- التنسيق بين البعد المحلي والاتحادي بأي خطة تنموية.

- تكامل مخرجات التعليم مع برامج التدريب والتأهيل لتكوين كوادر فنية وطنية ماهرة ، وتسهيل التحاق الخريجين المواطنين بسوق العمل ولاسيما في القطاع الخاص ، والتفعيل الكامل لمبادرة " أبشر " .

- عدم شغل الوظائف إلا من خلال تحقيق عائد اقتصادي وربط الحاجة للقوى العاملة بمتطلبات التنمية.

- دعم مشاركة المرأة في سوق العمل لتقليص العمالة الوافدة وخاصة غير الماهرة

- دعم التعليم الهندسي والفني وإدراج كافة مراكز البحوث بالدولة تحت مظلة هيئة للبحث العلمي مع ربط مراكز البحوث بمراكز الانتاج والمصانع

- وضع سياسة انتقائية في تأسيس الأنشطة الاقتصادية الانتاجية تتفق مع توجهات الدولة نحو تحقيق اقتصاد معرفي متنوع قائم على المعرفة والبحث والابتكار

- استقدام العمالة الوافدة بصورة انتقائية وقصرها على التخصصات الماهرة وعالية المهارة لخدمة توجه الدولة نحو تفعيل الاقتصاد المعرفي التنافسي القائم على البحوث والابتكار، مع تشجيع استخدام العمالة الخليجية والعربية

- العمل على نقل وتوطين التكنولوجيا والتركيز على المشروعات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستفادة من الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية وبناء شراكات دولية في هذا الشأن ، لتحقيق التنوع وزيادة الانتاجية وتحقيق التنافسية والوصول إلى الاقتصاد المعرفي التنافسي القائم على البحث والابداع والابتكار.

- التركيز على الصناعات عالية التقنية والمكثفة لرأس المال بما يقلل من فرص الاعتماد على العمالة الوافدة غير الماهرة ، مثل صناعة التكنولوجيا وتقنية علوم الاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية وصناعة الطيران والصناعات العسكريةبما يحقق زيادة في الانتاجية وتنافسية الاقتصاد وبولد قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

- فرض ضريبة على الدخل وعلى الشركات ولو بنسبة قليلة لاتعوق جذب وتدفع الاستثمارات ، بهدف تحقيق موارد مالية أخرى للدولة

- تنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية (واهمها صناعة البتروكيماويات والطيران والذهب والماس والصناعات الغذائية والمعدنية والدوائية وصناعات السفن والصناعات الدفاعية) ، والسياحة وقطاع النقل والتخزين والاتصالات والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة الجديدة والمتجددة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة وقطاع الاقتصاد الاسلامي والقطاع المالي

- حقن الآبار الجوفية بجزء من إنتاج المياه المحلاة ، وترشيد استهلاك المياه والتوسع في إقامة السدود والحد من الزراعات المكشوفة والمحاصيل الشرهة لاستهلاك المياه والتوسع في إنشاء محطات تحليه المياه ، ومعالجة مياه محطات الصرف الصحي

- التوسع في الاستثمار الزراعي الخارجي وتكوين شراكات زراعية مع الدول التي تتمتع بوفرة في مواردها الزراعية

- ترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءة الأجهزة الحكومية وتحقيق الانضباط والتنظيم والمضي بتطبيق موازنة الأداء بالأجهزة المحلية والوزارات الاتحادية

- سرعة الانتهاء من البنية القانونية والتشريعية وخاصة المتعلقة بجذب الاستثمارات وتهيئة المناخ الملائم لقطاع الأعمال لآداء دوره بالتنمية

- مراعاة الموازنة في التنمية بين القطاعات الاقتصادية والمناطق مع منح أهمية وألوية لتنمية القطاعات ذات إمكانات النمو الكبيرة والإمارات المختلفة من خلال دعم واستغلال الأفضلية النسبية لكل إمارة

- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمناطق النائية لبسط التنمية الأفقية ، وسن القوانين والتشريعات الداعمة والمحفزة لتمكين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للوصول برفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى 70 % بحلول 2021 مقابل نحو 60 % حالياً

- دعم توليد الكهرباء من مصادرها الجديدة والمتجددة والنووية لتوفير احتياجات التنمية

- دعم أسواق المال والنظام المصرفي من خلال دعم وتسهيل الاندماجات بين البنوك وشركات التمويل لتكوين كيانات مالية كبيرة قادرة على تقديم التمويل ودعم التنمية

- تنويع استثمارات محفظة الصناديق السيادية للدولة عبر الاستثمارات الداخلية وعلى شراء الأصول الخارجية ذات العائد المرتفع.

- التطبيق الفعال لبنود اتفاقية الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة العربية الكبرى لتوسعة الأسواق أمام منتجات الدولة وزيادة الطاقات الإنتاجية وخاصة الصناعية
- ضبط وترشيد الانفاق الجاري واستمرار الانفاق على تنفيذ المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية والمشروعات الاستراتيجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التتويج الاقتصادي ودعم التنمية البشرية
- تنمية الإيرادات العامة وتنوع مصادرها ورفع الدعم عن الكهرباء والطاقة وتحرير أسعارها وفرض رسوم أخرى جديدة على بعض الخدمات لتحقيق وفورات مالية جديدة في الموازنات المقبلة
- تطوير قطاع الخدمات وخاصة خدمات التمويل والاستشارات المالية والإدارية لإمكانه المساهمة في تنويع الاقتصاد
- استمرار الاهتمام بصناعة السياحة واستغلال امكاناتها بالدولة عبر تطوير سياحة الشواطئ، وإقامة المنشآت والمرافق السياحية اللازمة من مطاعم وتشجيع الرياضات البحرية ومعدات الصيد للهواة بكافة إمارات الدولة
- استغلال السواحل الطويلة للدولة في استثمار الثروة السمكية استزراعاً وتنمية وصيداً وإنشاء صناعات داعمة لمراكب الصيد والشباك وغيرها ، فضلاً عن صناعات تجهيز وتعبئة وتدخين وتصنيع الأسماك إلى منتجات مختلفة ، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير
- التوسع في استغلال الثروات المعدنية التي تزخر بها الدولة يمكن أن تساهم بفعالية في تنويع اقتصادها ودخلها
- تطوير النظام الإحصائي لتكوين قاعدة بيانات حديثة على مستوى الدولة تساعد في اتخاذ القرار بناء على احصاءات سليمة ودقيقة.

المراجع

- 1 - دولة الإمارات العربية المتحدة ، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء.
- 2 - مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت.

